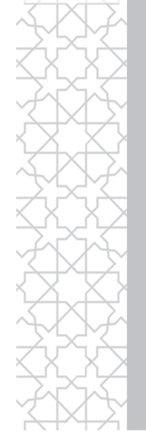
منهج الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب في ترتيب أبواب كتاب التوحيد

د. إبراهيم بن عبدالله الحماد
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة ـ كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث :

فقد اشتملت هذه الدراسة المختصرة لمنهج الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه اللّٰه في ترتيب أبواب كتاب التوحيد على بيان طريقة الشيخ رحمه اللّٰه في وضع تراجم الأبواب، ومنهجه في ترتيبها، واتضح من خلالها: ما تميز به كتاب التوحيد من حسن تنظيم وترتيب. ما يملكه الشيخ رحمه الله من دقة في الاستنباط، وقوة في الاستدلال. العناية الفائقة بتراجم الأبواب من حيث اختيارها، وتنويع مسالكها فيها، ومراعاة دلالاتها ومقاصدها. التمكن من الكتابة والتأليف، والجودة في العرض والأسلوب. البراعة التامة في التعليم بالتدريب على استنباط الأحكام ويمكن القول بأن أبواب الكتاب من حيث الترتيب تنقسم إلى قسمين، فقسم كالمقدمة للكتاب وهي : الأبواب المبينة للتوحيد، وفضله، والتحذير من ضده، ثم الدعوة إلى ذلك التوحيد، وتفسير معناه، والقسم الثاني : بقية أبواب الكتاب التي ذكر فيها أنواعاً من الشرك الأكبر والأصغر . كما كانت الترجمة لخاتمة أبواب الكتاب ذات دلالة كبرى، ومغزى عظيم فيما رامه من مقصد مهم لهذا الكتاب النفيس . والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .



د. إبراهيم بن عبدالله الحماد

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾

أما بعد :

فإن عناية السلف – رحمهم الله – واهتمامهم بالتوحيد أمر ظاهر لمن تأمله، ولا غرابة في ذلك فإنه الحكمة التي لأجلها خلق الله الجن والإنس قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾[1]، وهو أصل دعوة جميع الرسل – عليهم الصلاة والسلام – قال تعالى: ﴿ وَيَجۡعَلُونَ لِمَا لَا يَعۡلَمُونَ نَصِيبٗا مِّمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡۗ تَٱللَّهِ لَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَفۡتَرُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾ ﴿ وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾[2].

ولعل من أبرز من اعتنى بهذا الجانب في القرون المتأخرة شيخ الإسلام المجدد محمد بن عبدالوهاب رحمه الله العَلَم المشهور، والإمام غير المنكور، فكانت دعوته، ومؤلفاته، ومراسلاته، وتعليمه وجهاده، وتضحياته كلها في إيضاح ذلك وبيانه .

ومؤلَّفه كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد عنوان واضح، وبرهان ساطع على عناية الشيخ الإمام رحمه الله واهتمامه بأمر التوحيد، فإنه « كتاب فرد في معناه، لم يسبقه إليه سابق، ولا لحقه لاحق »[3].

اعتنى فيه رحمه الله عناية فائقة، تبويباً، وترتيباً، واستدلالاً، واستنباطاً، وتقريراً، لذا فإنه –بحق– : « كتاب بديع الوضع، عظيم النفع »[4].

ولعل هذه الدراسة تكشف جانباً من جوانب تلك العناية .

---

(١) سورة الذاريات، الآية : ٥٦ .
(٢) سورة النحل، الآية : ٣٦ .
(٣) تيسير العزيز الحميد ص ٢٤.
(٤) الدر النضيد على أبواب التوحيد ص٥ .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

كان من دوافع تلك الدراسة ما يلي :

١- مكانة الكتاب ومؤلفه رحمه الله تستوجبان دراسة هذا الكتاب دراسة شاملة لجميع جوانبه ؛ حيث إن الكتاب لقي قبولاً عظيماً لدى العلماء والمتعلمين[١].

٢- إبراز عناية الشيخ الإمام رحمه الله بكتابه هذا، وذلك من خلال منهجه في ترتيبه

٣- ترتيب الكتاب يكشف عن الفهم الدقيق لمسائل التوحيد لدى مؤلفه رحمه الله.

٤- إيضاح دقة الاستنباط وقوته لدى الشيخ رحمه الله وذلك يتجلى في تراجم الأبواب، وترتيبها .

٥- بيان حسن التنظيم والترتيب، وجودته في الكتاب .

٦- ما يذكره بعض العلماء من أن الشيخ رحمه الله ليس له في هذا الكتاب كلام كثير إلا مجرد العنوان والترجمة [٢]، أو ما يورده في آخر كل باب من مسائل مستنبطة([٣])، لا يقصد به التقليل من جهد الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، وإنما المراد أن الشيخ رحمه الله قصد في هذا الكتاب بيان التوحيد الذي جاء به المرسلون عليهم السلام وإقامة الحجة على المعاندين في هذا الأمر العظيم، فكان الاقتصار على ذكر الآيات والأحاديث والآثار أقوى في ذلك، ولكن جهده ظاهر وكبير في تنظيمه وترتيبه، وترجمة أبوابه، واستنباطاته وغير ذلك .

٧- دراسة منهج الشيخ رحمه الله في ترتيب الكتاب يمكن من خلاله بيان أن تعقب بعض المتأخرين للشيخ رحمه الله في ترتيب بعض أبواب الكتاب[٤] هو تعقب ليس في محله، وأن الصواب إنما هو في ترتيب الشيخ رحمه الله.

٨- الرد على دعوى بعض المتأخرين من أن كتاب التوحيد كتاب وعظيٌّ دعوي أكثر منه علمي[٥]، وذلك ببيان اهتمام الشيخ رحمه الله وعنايته باختيار تراجم الأبواب، وكيفية ترتيبها، وذلك لا يكون غالباً في كتب الوعظ .

---

(١) ينظر : عقيده الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي ١/١٩٣.
(٢) ينظر : بحوث ندوة دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ١/٣٢٣ .
(٣) ينظر : منهج شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في التأليف ص ١٧.
(٤) ينظر : مغني المريد الجامع لشروح كتاب التوحيد ١/٣٦، ٣٩ .
(٥) ينظر : مغني المريد ١/٣٨ حيث قال ما نصه : » يظهر لكل دارس لهذا الكتاب أن كتاب التوحيد وعظي دعوي أكثر منه علمي« وقال في ص ٣٩ من نفس الجزء :« وقال بعض الدعاة والمشايخ : إن هذا الكتاب إلى الترتيب الدعوي والوعظي أقرب منه إلى الترتيب العلمي«. ولا شك بأن بين العبارتين فرقاً، وأن الأولى تعني الكتاب كله، والثانية إنما تخص الترتيب فقط، مع أن كلتا العبارتين غير صحيحة.

٩- عدم الوقوف على دراسة مستقلة أبرزت منهج الشيخ رحمه الله في ترتيبه لكتاب التوحيد[1].

أهداف البحث :

١- بيان منهج شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في تراجم أبواب كتاب التوحيد.

٢- إبراز حسن تنظيمه وترتيبه لأبواب الكتاب .

٣- الكشف عن جانب مما يمتاز به كتاب التوحيد .

خطة البحث :

جعلت الدراسة بعد المقدمة في تمهيد، ومبحثين، ثم الخاتمة .

فالتمهيد اشتمل على :

١- ترجمة مختصرة وموجزة لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله.

٢- تعريف موجز بكتاب التوحيد .

والمبحث الأول : منهج الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في تراجم أبواب الكتاب .

والمبحث الثاني : منهج الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في ترتيب أبواب الكتاب .

ثم الخاتمة وذكرت فيها أهم النتائج، وجعلت ملحقاً في آخر البحث للمصادر والمراجع .

منهج البحث :

سلكت في هذه الدراسة المنهج التالي :

١- الاعتماد في هذا البحث على أقوال شراح كتاب التوحيد؛ إذ بمثلها يعرف منهج الشيخ رحمه الله في كتابه .

٢- قد أذكر في موضع واحد أكثر من نقل، إما لزيادة معنى، أو تأكيده .

٣- عزو الآيات القرآنية وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٤- تخريج الأحاديث النبوية، وذكر حكم العلماء عليها إذا لم تكن في الصحيحين، أو أحدهما.

٥- توثيق النقول بذكر مصادرها .

٦- اكتفيت بذكر سنة الوفاة للأعلام الوارد ذكرهم في متن البحث .

---

(١) يشير بعض شراح كتاب التوحيد في بعض المواضع إلى جوانب من هذه الأمور، كما إن لفضيلة الشيخ عبدالمحسن العباد رسالة صغيرة الحجم في بيان منهج شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في التأليف أشار فيها أشارة مختصرة إلى مثل ذلك، ويذكر بعض محققي شروح الكتاب شيئاً من ذلك .

وليس المراد من هذه الدراسة الجزم بمقصود الشيخ في ترتيبه لأبواب الكتاب، ولا القطع بالدقة المتناهية في ذلك، وإنما المراد تجلية عناية الشيخ رحمه الله بترتيب أبواب الكتاب، وذكر أقوال الشراح في ذلك، وأنهم قد يتفقون على ذكر مناسبة لترتيب بعض أبواب الكتاب، ويتنوع نظرهم في ذكر مناسبة ترتيب أبواب أخرى، فما يراه بعضهم مناسبة في الترتيب لبعض الأبواب، قد يلحظ آخرون وجهاً آخر من المناسبة، وهذا التنوع في إبراز وجه المناسبة بين بعض الأبواب عند شراح الكتاب أمر طبعي لتفاوت النظرات، كما إنه لايدل على عدم العناية بالترتيب، ومن ثَمَّ فإن القارئ لكتاب التوحيد يعرف وجه المناسبة في ترتيب بعض أبواب الكتاب من أول نظر فيه، بينما معرفة المناسبة في ترتيب أبواب أخرى قد تحتاج إلى بعض التأمل والتأني، وشيء من النظر الدقيق .

وبعد فإني أشكر الله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً على نعمه وآلائه التي لا تعد ولا تحصى، كما أشكر لوالدي الكريمين حسن توجيههما، وأسأل الله أن يعينني على برهما، كما أتوجه بالشكر لكل من أفادني في هذه الدراسة من المشايخ والزملاء، وأخص بالذكر صاحب الفضيلة العلامة الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان وفقه الله عضو هيئة كبار العلماء الذي اطلع على هذه الدراسة وقدم لها، كما أتوجه ببالغ الشكر وخالص التقدير لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد صاحب المعالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ وفقه الله الذي تفضل مشكوراً – مع ضيق وقت معاليه نظراً لمسؤولياته الجسيمة وأعماله الكثيرة – بقراءة هذه الدراسة وإفادتي بملحوظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة جعل الله ذلك في موازين حسناته، كما أشكر الشيخين الكريمين والأستاذين الفاضلين الذين توليا تحكيم هذه الدراسة قبل إجازتها للنشر، وما أبدياه من تصويبات كريمة.

وختاماً فهذا جهد متواضع، واجتهاد في إبراز جانب مما اشتمل عليه كتاب التوحيد من نفع عظيم، وفائدة كبرى، فما كان في هذا العمل من صواب فمن الله وحده سبحانه وتعالى وبفضله وتوفيقه وتسديده، وما كان فيه من خطأ وزلل وتقصير فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله من ذلك .

كما أسأله عز وجل أن يوفقنا لصالح القول والعمل، وأن يرزقنا الفقه في الدين، والسير على طريقة سيد المرسلين ﷺ، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

التمهيد:

١ – ترجمة مختصرة وموجزة لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب[(١)]:

أ – اسمه ونسبه ومولده :

هو الإمام المجدد شيخ الإسلام أبوالحسين محمد بن عبدالوهاب بن سليمان بن علي بن مشرف الوهيبي التميمي، ولد رحمه الله في العيينة سنة ١١١٥هـ .

ب – نشأته وحياته :

نشأ الشيخ رحمه الله في بيت علم ودين وكرم وصلاح، فوالده الشيخ عبدالوهاب ابن سليمان رحمه الله (ت ١١٥٣هـ) قاضي العيينة، وجده سليمان رحمه الله (ت ١٠٧٩هـ) من أهل العلم والفقه في زمانه .

بدأ بطلب العلم على يد والده رحمه الله ثم ارتحل في طلب العلم إلى الحجاز، والبصرة، والأحساء .

وفي حدود سنة ١١٤٠هـ بدأ الشيخ رحمه الله بنشر دعوته في حريملاء، ثم انتقل إلى العيينة رغبة في أن يؤيدها أميرها على ذلك، فلما رأى أنه لا يتمكن من ذلك خرج إلى الدرعية، فالتقى بالإمام محمد بن سعود رحمه الله، وشرح الله صدره لقبول دعوة الشيخ رحمه الله ونشرها وحمايته، وكان ذلك سنة ١١٥٧هـ .

ج – شيوخه وتلاميذه :

أ – شيوخه : تتلمذ على والده رحمه الله، ثم ارتحل في طلب العلم وكان من أشهر شيوخه :

١– الشيخ عبدالله بن سالم البصري رحمه الله (ت ١١٣٥هـ) في مكة .

٢– الشيخ عبدالله بن إبراهيم بن سيف رحمه الله (ت ١١٤٠هـ) في المدينة .

٣– الشيخ محمد حياة بن إبراهيم السندي رحمه الله في المدينة .

ب - تلاميذه :

أخذ العلم عن الشيخ جمع غفير من الطلاب، لعل من أشهرهم :

---

(١) كتُب عن الشيخ رحمه الله دراسات كثيرة ومتنوعة يصعب حصرها، ومن مصادر ترجمتة :

روضة الأفكار والأفهام لابن غنام ٣٦/١، عنوان المجد في تاريخ نجد لابن بشر ١٨١/١، ترجمة بقلم الشيخ عبدالرحمن بن حسن الدرر السنية ٢١٥/٩، حياة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وآثاره العلمية لإسماعيل الأنصاري ضمن بحوث ندوة دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ١١٩/١، الشيخ محمد بن عبدالوهاب حياته وفكره للدكتور عبدالله العثيمين ص٢٩، عقيدة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي للشيخ الدكتور صالح العبود ١٠٧/١ .

١- الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود رحمه الله (ت ١٢١٨هـ) .
٢- أنجاله الشيخ حسين (ت ١٢٢٤هـ) والشيخ علي (ت ١٢٤٣هـ) والشيخ عبدالله (ت ١٢٤٥هـ) - رحمهم الله - .
٣- حفيده الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله صاحب كتاب فتح المجيد (ت ١٢٨٥هـ).
٤- الشيخ حمد بن معمر رحمه الله(ت ١٢٢٥هـ) .

د - مؤلفاته :

ألّف الشيخ رحمه الله جملة نافعة من المؤلفات، منها :

١- كتاب التوحيد، وهو أشهر كتب الشيخ رحمه الله، ذاع صيته في بقاع كثيرة من الأرض، ونفع الله به أمماً لا يحصون من الخلق .
٢- ثلاثة الأصول .
٣- مسائل الجاهلية .
٤- كشف الشبهات .
٥- آداب المشي إلى الصلاة .
٦- مختصر سيرة الرسول ﷺ .

وقد اعتنت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بجمع مؤلفاته، وطبعها .

هـ - وفاته :

توفي رحمه الله (سنة ١٢٠٦هـ) وله من العمر إحدى وتسعون سنة، وقد رثاه خلق كثير من العلماء، مبينين ما قام به في حياته من نشر للتوحيد الخالص، والدعوة إلى الله، والتحذير من الشرك ووسائله، مقتفياً بذلك الطريقة المحمدية والسنة النبوية على صاحبها -أفضل الصلاة والسلام-، فرحم الله الشيخ رحمة واسعة، وقدس روحه، ونور ضريحه، وحشرنا وإياه مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

٢ - تعريف موجز بكتاب التوحيد :

اعتنت بعض المؤلفات المعاصرة بالتعريف بالكتاب، وميزاته، وشروحه المطبوعة والمسموعة والمخطوطة، وكذا مكانته، وثناء العلماء عليه(١)، وسيكون التعريف بالكتاب هنا موجزاً .

---

(١) ينظر : الدليل إلى المتون العلمية للشيخ عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم ص١٦٨، وعناية العلماء بكتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبدالوهاب لعبدالإله بن عثمان الشايع .

أ – اسمه :

« كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد »، هذا الاسم هو المشهور به، وإذا أطلق اسم « كتاب التوحيد » في القرون المتأخرة فأول ما ينصرف إلى كتاب الشيخ رحمه الله.

ب – مكانة الكتاب :

حفل الكتاب بمكانة علمية رفيعة لدى العلماء لما تميز به من أهمية في موضوعه ومقصده، وسهولة في عبارته وطريقته، وقوة في حججه وأدلته ؛ فاعتنوا به حفظاً وتدريساً، ومدارسة، وبياناً، وشرحاً، وكتابة، وإملاءً، فذاع صيته في الآفاق، وتحمل البعض لأجله المتاعب والمشاق، فنفع الله به أفراداً من الأمة وجماعات، وأوطاناً وحكومات، وما كان ذلك ليكون إلا بفضل الله أولاً وآخراً، ثم بما رزق الله سبحانه وتعالى الشيخ رحمه الله من الإخلاص والصدق والصبر – هكذا يحسبه الصالحون والله هو الحسيب ونعم الوكيل – .

ج – موضوع الكتاب :

صرّح الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله (ت ١٢٨٥) بموضوع الكتاب ؛ حيث قال: « فموضوعه في بيان ما بعث الله به رسله من توحيد العبادة، وبيانه بالأدلة من الكتاب والسنة، وذكر ما ينافيه من الشرك الأكبر أو ينافي كماله الواجب من الشرك الأصغر ونحوه، وما يقرب من ذلك أو يوصل إليه »[١] .

ومن قرأ الكتاب وتأمله ظهر له أن ذلك هو مقصد الشيخ رحمه الله من تأليفه، وما كان في هذا الكتاب من حديث عن الربوبية، والأسماء والصفات، والقدر إنما للارتباط بين أنواع التوحيد الثلاثة[٢]، فـ«الإمام محمد بن عبدالوهاب قصد بكتاب التوحيد بيان التوحيد وما ينافيه في أصله أو في كماله، أو يضعفه، أو ما يوصل إلى ذلك، ولأجل ذلك ناسب أن يذكر ما يخدم هذا المقصد ولو كان محلّه توحيد الربوبية أو الأسماء والصفات والقدر » [٣].

* * *

---

(١) قرة عيون الموحدين ص٢٦٠ .
(٢) ينظر : المصدر السابق .
(٣) هذا من تنبيه معالي الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله وملحوظاته السديدة.

المبحث الأول : منهج الشيخ رحمه الله في تراجم أبواب الكتاب:

اعتنى الشيخ رحمه الله عناية كبيرة بتراجم الأبواب، وظهر ذلك جلياً في اختياره لتلك التراجم، ولما كان الكتاب قد استوفى « بيان جنس العبادة التي يجب إخلاصها لله بالتنبيه على بعض أنواعها، وبيان ما يضادها من الشرك بالله سبحانه وتعالى في العبادات، والإرادات، والألفاظ »[1] جاءت تلك التراجم مبينة لهذا الأمر، موضحة لمقاصده، مشتملة على أهم أنواعه.

ويمكن بيان منهج الشيخ رحمه الله في تراجم الأبواب، بما يلي :

١- صدَّر الشيخ رحمه الله كتابه بقوله : « كتاب التوحيد » و « هذه الترجمة تدل على مقصود هذا الكتاب من أوله إلى آخره ، ولهذا استغنى بها عن الخطبة، أي : أن هذا الكتاب يشتمل على توحيد الإلهية والعبادة بذكر أحكامه، وحدوده وشروطه ، وفضله وبراهينه ، وأصوله وتفاصيله ، وأسبابه وثمراته ومقتضياته ، وما يزداد به ويقويه ، أو يضعفه ويوهيه، وما به يتم ويكمل »[2].

٢- اختار الشيخ رحمه الله لتراجم بعض الأبواب آيات قرآنية، وقد صنع ذلك في خمسة عشر باباً، منها على سبيل المثال :

أ - باب قوله عز وجل: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ ﴾[3].

ب - باب قوله عز وجل : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾ ﴾[4].

ج - باب قوله عز وجل : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴿٥٦﴾ ﴾[5].

٣- جعل نصاً كاملاً لحديث نبوي ترجمة لباب واحد وهو باب : (لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة)[6].

٤- ترجم لمعظم الأبواب من خلال الاستدلال عليها بآيات قرآنية وأحاديث نبوية حيث بلغ مجموعها ثمانية وعشرين باباً، منها على سبيل المثال :

أ - باب ما جاء في السحر .

ب - باب ما جاء في التطير .

ج - باب ما جاء في التنجيم .

---

(١) تيسير العزيز الحميد ص ٤٦ .
(٢) القول السديد ص ١٣ - ١٤.
(٣) سورة الأعراف، الآية :١٩١.
(٤) سورة سبأ، الآية :٢٣ .
(٥) سورة القصص، الآية : ٥٦ .
(٦) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب لا يسأل بوجه الله إلا الجنة ١٣١/٢ح ١٦٧١، وفي سنده مقال، لكن له شواهد تصحح معناه ؛ ينظر : الدر النضيد في تخريج كتاب التوحيد ص ١٥٦.

٥- بعض تراجم الأبواب كانت مستقاة من أحاديث نبوية فقط، وكانت التراجم بمثل هذه الطريقة لاثنين وعشرين باباً، منها على سبيل المثال :

أ - باب ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله .

ب - باب قوله : ماشاء الله وشئت .

ج - باب لا يقال : السلام على الله .

٦- في تراجم بعض الأبواب الجزم بالحكم، كقوله : باب من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما، وباب لا يذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله، وباب من الشرك النذر لغير الله، وباب من الشرك الاستعاذة بغير الله .

٧- لا يذكر الحكم في بعض التراجم وإن كان واضحاً ليأخذه الطالب مما ذكره من النصوص[١] كباب ما جاء في الذبح لغير الله، وباب ما جاء في السحر، فحكم هذه الأمور واضح لا يخفى « لكنه أراد أن يمرّن الطالب على أخذ الحكم من الدليل، وهذا نوع من التربية العلمية، فإن المعلم أو المؤلف يدع الحكم مفتوحاً، ثم يأتي بالأدلة لأجل أن يكل الحكم إلى الطالب، فيحكم به على حسب ما سيق له من هذه الأدلة »[٢] .

٨- لا يجزم بالحكم في ترجمة بعض الأبواب، لكون المسألة محل تفصيل، كما في باب ما جاء في الرقى والتمائم حيث « لم يجزم المصنف بكونهما من الشرك لأن في ذلك تفصيلاً، بخلاف لبس الحلقة والخيط ونحوهما مما ذكر فإن ذلك شرك مطلقاً » [٣] .

٩- تأتي بعض التراجم - أحياناً - بألفاظ متشابهة، مثل قوله : « باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسده كل طريق يوصل إلى الشرك »، وقوله : «باب ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد وسده طرق الشرك »، وقد يرى القارئ أن المراد بهما واحد، لكن الصحيح أن بينهما فرقاً، وقد أوضح هذا بعض شراح الكتاب، فقد قال الشيخ عثمان بن منصور[٤] رحمه الله (ت ١٢٨٢هـ) : « قد يقال إن الشيخ رحمه الله كرر هذا الباب ؛ حيث قال في ترجمة الباب الحادي والعشرين :«باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسده

---

(١) التعليق المفيد ص٥٧ .

(٢) القول المفيد ٦٧٢/١ .

(٣) تيسير العزيز الحميد ص٢٦١ .

(٤) تُكلم في موقف الشيخ عثمان بن منصور رحمه الله من دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، وينظر في تفصيل ذلك: مقدمة محققي كتاب فتح الحميد١/١١٠-٩٢١، وفي بعض مؤلفاته عداوة شديدة وهجوم شنيع على الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله ودعوته وتلاميذه، وتولى الرد عليه وتفنيد مزاعمه عدد من أئمة الدعوة، والإفادة من كلامه هنا لأنه أظهر عناية بذكر مناسبة ترتيب بعض أبواب كتاب التوحيد كما هو ظاهر لمن اطلع على شرحه .

كل طريق يوصل إلى الشرك » وليس كذلك، فإن تلك الترجمة أعم وأبلغ في التحذير وعدم المقاربة، وقال هنا : حمى التوحيد، فهذا اللفظ أخص وذاك أعم في التحذير بعدم المقاربة، وقال هناك : وسده كل طريق يوصل إلى الشرك، وقال هنا : وسده طرق الشرك، وهذا اللفظ أخص من هناك، فتأمله فإنه ظاهر للمتأمل، وهذا من دقته وفطنته رحمه الله فكأنه أمر بحماية نواحي الحمى، وحذر من قربانها في تلك الترجمة، ثم خصص بالحضّ على حماية الحمى نفسه الذي حميت النواحي لأجله، فكيف إذا وصل إلى الحمى المحذور ؟ فإنه لا بقية مع استباحة الحمى »[1]، وذكر الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله (ت ١٣٧٦هـ) فرقاً آخر فقال : « الفرق بين البابين أن الأول فيه حماية التوحيد بسد الطرق الفعلية، وهذا الباب فيه حمايته وسده بالتأدب والتحفظ بالأقوال »[2]، كما أوضح الفرق الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله (ت ١٤٢٠هـ) فقال : « هنا تكلم على حماية التوحيد من جهة الأقوال، وقد تقدم باب حماية التوحيد من جهة الأفعال »[3]، وقال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله : « سبق بابٌ يشبه هذا، وهو قول الشيخ رحمه الله هناك: «باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التّوحيد، وسدّه كل طريق يوصِّل إلى الشرك »، فما الفرق بين البابين؟، الفرق بين البابين: أنّ جناب التّوحيد معناه: جانب التّوحيد، وهنا: « حمى التّوحيد » وفرقٌ بين الجانب وبين الحمى، لأنّ الجانب بعض الشيء، وأمّا الحمى فهو ما حول الشّيء .

فهناك أراد المصنِّف رحمه الله أن يبيّن حماية النّبي ﷺ للتوحيد نفسه من أن يقع فيه شرك، وهنا أراد أن يبيّن أنّ النّبي ﷺ حمى ما حول التّوحيد، بعد حمايته التّوحيد، وهذا من باب العناية التامة بشأن التّوحيد[4].

١٠- ربما أتت معاني بعض تراجم الأبواب متقاربة، كقوله : « باب ما جاء في الرياء »، وقوله : « باب من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا » فيظن القاريء أن هذا مجرد تكرير، وهو ظن بعيد، قال الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله (ت ١٢٣٣هـ) « ظن بعض الناس أن هذا الباب داخل في الرياء، وأن هذا مجرد تكرير فأخطأ ؛ بل المراد بهذا أن يعمل الإنسان عملاً صالحاً يريد به الدنيا كالذي يجاهد للقطيفة والخميلة ونحو ذلك، ولهذا سماه النبي ﷺ عبداً لذلك، بخلاف المرائي فإنه إنما يعمل ليراه الناس ويعظّموه، والذي يعمل لأجل الدراهم والقطيفة،

---

(١) فتح الحميد في شرح التوحيد ٢٠٥٢/٤ .
(٢) القول السديد ص ١٨٧.
(٣) التعليق المفيد ص ٢٧٩ .
(٤) إعانة المستفيد ٣٠٨/٢ .

ونحو ذلك أعقل من المرائي؛ لأن ذلك عمل لدنيا يصيبها، والمرائي عمل لأجل المدح والجلالة في أعين الناس، وكلاهما خاسر، نعوذ بالله من موجبات غضبه وأليم عقابه »[١] .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله (ت ١٤٢١هـ) : وعنوان الباب له ثلاث احتمالات :

الأول : أن يكون مكرراً مع ما قبله، وهذا بعيد أن يكتب المؤلف ترجمتين متتابعتين لمعني واحد.

الثاني : أن يكون الباب الذي قبله أخص من هذا الباب، لأنه خاص في الرياء، وهذا أعم، وهذا محتمل .

الثالث : أن يكون هذا الباب نوعاً مستقلاً عن الباب الذي قبله، وهذا هو الظاهر، لأن الإنسان في الباب السابق يعمل رياء يريد أن يُمدح في العبادة، فيقال : هو عابد، ولا يريد النفع المادي [٢].

١١- إذا أراد الشيخ رحمه الله التنبيه على أمر كثر وقوع الناس فيه، كالافتتان بالقبور فإنه ينوّع في التحذير منه، وذلك بذكره في أكثر من باب بتراجم مختلفة كباب ما جاء من التغليظ فيمن عبدالله عند قبر رجل صالح فكيف إذا عبده ؟!، وباب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيّرها أوثاناً تعبد من دون الله ليكون ذلك أوقع في القلب، وأحسن في التعليم، وأعظم في الترهيب، وأبلغ في التحذير[٣].

١٢- وقد يكون التنويع في التراجم للزيادة في التفصيل والبيان كباب التسمّي بقاضي القضاة ونحوه، وباب احترام أسماء الله[٤].

١٣- في بابين ترجم الشيخ رحمه الله بتراجم قد يُظن أنه لا علاقة لها بموضوع الكتاب[٥]، وهذان البابان هما: باب من جحد شيئاً من الصفات، وباب ما جاء في منكري القدر،

---

(١) تيسير العزيز الحميد ص ٥٣٤، وينظر : إعانة المستفيد ٢/٩٩ .
(٢) القول المفيد ٢/٢٩٣ .
(٣) ينظر : تيسير العزيز الحميد ص ٣١٩، وحاشية كتاب التوحيد لابن قاسم ص ١٥٣ .
(٤) ينظر :إعانة المستفيد ٢/١٨٠ .
(٥) ادّعى بعض المتأخرين دعوى عجيبة غريبة، فقال : » إن كتاب التوحيد كتاب وعظي دعوي أكثر منه علمي، ومما يدل على ذلك أنه جمع فيه بين مسائل العقيدة كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومسائل التوحيد، وهو ما يختص بأسماء الله وصفاته وأفعاله، وهذا مما لم يفعله السلف في كتب العلم، فإنهم أفردوا مسائل التوحيد في كتب بمفردها ككتاب التوحيد – أيضًا – في صحيح البخاري، والتوحيد لابن خزيمة« مغني المريد الجامع لشروح كتاب التوحيد، لعبدالمنعم إبراهيم ١/٣٨، وليس هذا محل الجواب عن هذه الدعوى تفصيلا، لكن يمكن مناقشتها بما يلي :

أ- القول بالتفريق بين مسائل التوحيد ومسائل العقيدة – حتى من حيث التصنيف – قول غير صحيح، ويشهد لذلك مصنفات العلماء التي ذكرها .

ب- الزعم بأن مسائل التوحيد هي ما يختص بأسماء الله وصفاته وأفعاله زعم باطل وبعيد عن الصواب، فإن هذا أحد أنواع التوحيد الثلاثة، وبقي توحيد الربوبية، وتوحيد والألوهية .

ج- أنه وإن كان التوحيد هو أول ماينبغي الوعظ به والدعوة إليه، إلا إنه ليس في كتاب التوحيد لشيخ الإسلام

وبعد التأمل والنظر في ذلكما البابين تتضح العلاقة بين الترجمة وموضوع الكتاب كما نبّه على ذلك بعض الشراح .

فالباب الأول : قوله : باب من جحد شيئاً من الصفات قال الشيخ ابن سعدي رحمه الله مشيراً إلى العلاقة بين الترجمة وموضوع الكتاب « أصل الإيمان وقاعدته التي ينبني عليها هو الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته ، وكلما قوي علم العبد بذلك، وإيمانه به، وتعبد لله بذلك قوي توحيده ، فإذا علم أن الله متوحد بصفات الكمال، متفرد بالعظمة والجلال والجمال، ليس له في كماله مثيل أوجب له ذلك أن يعرف ويتحقق أنه هو الإله الحق، وأن إلهية ما سواه باطلة ، فمن جحد شيئاً من أسماء الله وصفاته فقد أتى بما يناقض التوحيد وينافيه ، وذلك من شعب الكفر »[1] .

والباب الآخر : قوله : باب ما جاء في منكري القدر أشار الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله لسبب وضعه في هذا الكتاب فقال :« لما كان الإيمان بالقدر من أصول الإيمان وضع المؤلف هذا الباب، لأن هذا مما يحصل به التوحيد، وينتفي به الكفر »[2].

* * *

محمد ابن عبدالوهاب رحمه الله ماهو مشهور في كتب الوعظ من الحديث عن الزهد في الدنيا، وعن الموت وسكرته، والقبر ومافيه، والجنة ونعيمها، والنار وأهوالها ونحو ذلك .

د– أن مسائل التوحيد هي مسائل العقيدة، بل هي أولها وأهمها إذ هي متعلقة بالإيمان بالله .

هـ– ليس في كتاب التوحيد لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله حديث عن الإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر كما ذكر .

و– صنيع الشيخ رحمه الله في كتابه شبيه بصنيع الإمام البخاري رحمه الله في كتابه الجامع الصحيح كما نبّه على ذلك غير واحد من العلماء.

ز– أدخل ابن خزيمة رحمه الله في كتاب التوحيد الحديث عن الشفاعة، وخروج الموحدين من النار، وعدم خلود أهل الكبائر، وهذا ليس من التوحيد عند صاحب الدعوى .

ح– في كتاب التوحيد من صحيح البخاري ذكر لبعض مسائل القدر، كالمشيئة والإرادة، وخلق العباد وأفعالهم، وهذه من مسائل الإيمان عند صاحب الدعوى .

ط– صرّح صاحب الدعوى قبل ذلك وفي نفس الصفحة بأن الشيخ رحمه الله " اقتفى أثر السلف من المصنفين، مثل الإمام البخاري في تبويبه " فهل ما ذكره بعد ذلك تراجع أم تناقض؟!.

(1) القول السديد ص ١٣٥ – ١٣٦.

(2) التعليق المفيد ص ٢٥٩، ويؤكد هذا الارتباط بين التوحيد والقدر الأثر المشهور عن ابن عباس رضي الله عنه :«القدر نظام التوحيد فمن وحّد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحّد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبُه توحيدَه« أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم ١١١٢، و١٢٢٤، وفي سنده مقال . ينظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤ /٦٢٧.

المبحث الثاني : منهج الشيخ رحمه الله في ترتيب أبواب الكتاب:

جاء ترتيب الشيخ رحمه الله لأبواب كتاب التوحيد مرتباً أحسن ترتيب، ويظهر ذلك جلياً فيمايلي :

١– في ترتيب الأبواب الستة الأولى في مقدمة الكتاب .

٢–في ترتيب بقية أبواب الكتاب، ووضع كل باب في مكانه المناسب، ومجموع هذه الأبواب واحد وستون باباً .

فأما الأبواب الستة الأولى فإن الشيخ رحمه الله صدّر الكتاب ببعض الأبواب المبينة للتوحيد، وفضله، ومنزلة من حققه، والتحذير من ضده، ثم الدعوة إليه، وكذا تفسيره وبيان معناه، فكانت هذه الأبواب كالمقدمة التي لا بد منها لمعرفة ما سيأتي التنبيه عليه في الأبواب التالية، فيظهر من خلال ذلك براعة الشيخ رحمه الله في حسن الترتيب والتنظيم، ومراعاة مناسبة كل باب لما قبله، ويمكن بيان ذلك فيما يلي :

١– ابتدأ الشيخ رحمه الله الكتاب ببيان وجوب التوحيد، وأنه حق الله على العبيد، وهو الغاية التي خلقوا لأجلها، وبعث الله الرسل عليهم السلام للدعوة إليه، ولم يضع لكتابه خطبة تنبيء عن مقصده لأنه « – والله أعلم – اكتفى بدلالة الترجمة الأولى على مقصوده ؛ فإنه صدّره بقوله :كتاب التوحيد، وبالآيات التي ذكرها، وما يتبعها مما يدل على مقصوده، فكأنه قال : قصدت جمع أنواع توحيد الإلهية التي وقع أكثر الناس في الإشراك فيها وهم لا يشعرون، وبيان شيء مما يضاد ذلك من أنواع الشرك، فاكتفى بالتلويح عن التصريح »[1].

٢– ثم قدّم بعد ذلك الترغيب فيه على الترهيب من ضده، تحبيباً له، وتشويقاً إليه، قال الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله: « الله عز وجل وصف إبراهيم عليه السلام في هذه الآية بهذه الصفات الجليلة[2] التي هي أعلى درجات تحقيق التوحيد، ترغيباً في اتباعه التوحيد، وتحقيق العبودية باتباع الأوامر، وترك النواهي فمن اتبعه في ذلك فإنه يدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب كما يدخلها إبراهيم عليه السلام »[3]، وأوضح ذلك الشيخ ابن سعدي رحمه الله بقوله : « لما ذكر في الترجمة السابقة وجوب التوحيد ، وأنه الفرض الأعظم على جميع العبيد ذكر هنا فضله، وآثاره الحميدة، ونتائجه الجميلة وليس شيء من الأشياء له من الآثار الحسنة والفضائل المتنوعة مثل التوحيد؛ فإن خير الدنيا والآخرة من ثمرات هذا التوحيد

(١) تيسير العزيز الحميد ٤٦/١ .
(٢) هي المذكورة في قوله تعالى:﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾ النحل، آية :١٢٠.
(٣) المصدر السابق ٦٩/١ .

وفضائله »[1]. وقال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله : المناسبة بين هذا الباب والذي قبله مناسبة ظاهرة، فإنه رحمه الله لما بيّن في الباب الذي قبله حقيقة التّوحيد، ومعنى التّوحيد المطلوب، ووضّح ذلك بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، ناسب أن يذكر فضله ليرغّب فيه، ويحث عليه، لأن الشيء إذا عُرفت مزاياه فإن النفس تتعلق به وتحرص عليه، وهذا التصنيف بين البابين في غاية الحكمة، مما يدل على دقة فهمه رحمه الله، لأنه لو ذكر فضل التّوحيد قبل أن يبيّن معنى التّوحيد لم يكن ذلك مناسباً، فلابد أن تُبيّن حقيقة الشيء ومعناه، ثم بعد ذلك تبين فضله، أما أن تذكر الفضائل لشيء غير معروف، فهذا لا يُجْدِي شيئاً »[2].

٣- وذكر بعد ذلك تحقيق التوحيد ؛ وبيّن الشيخ ابن سعدي رحمه الله أن « هذا الباب تكميل للباب الذي قبله وتابع له، فإن تحقيق التوحيد تهذيبه وتصفيته من الشرك الأكبر والأصغر، ومن البدع القولية الاعتقادية، والبدع الفعلية العملية، ومن المعاصي، وذلك بكمال الإخلاص لله في الأقوال والأفعال والإرادات، وبالسلامة من الشرك الأكبر المناقض لأصل التوحيد ، ومن الشرك الأصغر المنافي لكماله، وبالسلامة من البدع والمعاصي التي تكدر التوحيد وتمنع كماله، وتعوقه عن حصول آثاره، فمن حقق توحيده بأن امتلأ قلبه من الإيمان والتوحيد والإخلاص، وصدقته الأعمال بأن انقادت لأوامر الله طائعة منيبة مخبتة إلى الله، ولم يجرح ذلك بالإصرار على شيء من المعاصي، فهذا الذي يدخل الجنة بغير حساب، ويكون من السابقين إلى دخولها، وإلى تبوء المنازل منها »[3]، ولأنه لا يحصل كمال فضله المذكور في الباب الذي قبله إلا بكمال تحقيقه، قال الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله (ت١٣٩٢هـ) : « تحقيق التوحيد قدر زائد على ماهية التوحيد، وتحقيقه من وجهين : واجب ومندوب، فالواجب تخليصه وتصفيتة عن شوائب الشرك والبدع والمعاصي، فالشرك ينافيه بالكلية، والبدع تنافي كماله الواجب، والمعاصي تقدح فيه، وتنقص ثوابه، فلايكون العبد محققاً للتوحيد حتى يسلم من الشرك بنوعيه، ويسلم من البدع والمعاصي، والمندوب تحقيق المقربين، تركوا ما لابأس به حذراً مما به بأس، وحقيقته انجذاب الروح إلى الله، فلايكون في قلبه شيء لغيره، فإذا حصل تحقيقه بما ذكر، فقد حصل الأمن التام، والاهتداء التام »[4].

٤- ولما ذكر الشيخ رحمه الله أن من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب،

(١) القول السديد ص٧.
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد ١/٥٤ .
(٣) القول السديد ص ٩.
(٤) حاشية ابن قاسم ص ٣٧ .

أعقبه بباب الخوف من الشرك وبيّن الشيخ ابن عثيمين رحمه الله وجه المناسبة لذلك فقال : « في الباب الأول ذكر المؤلف رحمه الله تحقيق التوحيد، وفى الباب الثاني ذكر أن من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب، وثلّث بهذا الباب رحمه الله لأن الإنسان يرى أنه قد حقق التوحيد وهو لم يحققه »[١].

وقال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله: « هذا الباب في غاية المناسبة للأبواب السابقة، وهذا من دقّة فقهه وفهمه رحمه الله، وحُسن تأليفه، فإنه لما ذكر في الباب الأول: معرفة حقيقة التّوحيد، وذكر في الباب الثاني: فضل التّوحيد وما يكفّر من الذنوب، وذكر في الباب الثالث: من حقّق التّوحيد دخل الجنة بلا حساب ولا عذاب. لما ذكر هذه الأبواب ناسب أن يذكر ضدّ التّوحيد وهو الشرك، لأنه لا يكفي أنّ الإنسان يعرف التّوحيد ويعمل به، بل لابد أن يعرف ضدّه وهو الشرك، خشية أن يقع فيه، ويُفسد عليه توحيده، لأن من لا يعرف الشيّء يوشك أن يقع فيه »[٢]، كما أن إيراده هنا – أيضاً – « ليكون محصّل التوحيد على حذر من زواله أو نقصانه، ولئلا يتكل على الرجاء في فضله، بل يجمع بين الخوف والرجاء »[٣].

٥- وجاء الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله بعد تلك الأبواب، فكان « هذا الترتيب الذي صنعه المؤلف في هذه الأبواب في غاية المناسبة ، فإنه ذكر في الأبواب السابقة وجوب التوحيد، وفضله، والحث عليه وعلى تكميله ، والتحقق به ظاهراً وباطناً، والخوف من ضده وبذلك يَكْمُل العبد في نفسه، ثم ذكر في هذا الباب تكميله لغيره بالدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله فإنه لا يتم التوحيد حتى يكمّل العبد جميع مراتبه، ثم يسعى في تكميل غيره ، وهذا هو طريق جميع الأنبياء »[٤].

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : « هذا الترتيب الذي ذكره المؤلف من أحسن ما يكون، لأنه لما ذكر توحيد الإنسان بنفسه، ذكر دعوة غيره إليه، لأنه لا يتم الإيمان إلا إذا دعا إلى التوحيد »[٥]، كما بيّن الشيخ صالح الفوزان وفقه الله أن المناسبة ظاهرة بين هذا الباب والذي قبله فقال : « مناسبة هذا الباب لما قبله من الأبواب ظاهرة جدّاً، فإنه ... ذكر في الباب الأول: معرفة التّوحيد، وفي الباب الثاني: ذكر فضل التّوحيد، وفي الباب الثالث: ذكر فضل من حقق التّوحيد، وفي الباب الرابع: ذكر ما يضاد التّوحيد، وهو الشرك. فإذا كان طالب العلم

(١) القول المفيد ١٠٢/١.
(٢) إعانة المستفيد ٩٣/١.
(٣) فتح الحميد ٣٥٤/٢ .
(٤) القول السديد ص ٢٥ – ٢٩ .
(٥) القول المفيد ١١٧/١.

ألَمَّ بهذه الأبواب، وعرفها معرفة جيدة، عرف التّوحيد وفضله وتحقيقه، وعرف ما يضاده من الشرك الأكبر أو ينقصه من الشرك الأصغر والبدع وسائر المعاصي، فإنه حينئذٍ تأهّل للدعوة إلى الله عز وجل، لأنه لا يجوز للإنسان إذا علم شيئاً من هذا العلم أن يختزنه في صدره، ويُغلق عليه، ويختصه لنفسه »[1].

٦- وكان موضع تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله بعد تلك الأبواب ؛ لأنه : « لما ذكر المصنف في الأبواب السابقة التوحيد، وفضائله، والدعوة إليه، والخوف من ضده الذي هو الشرك فكأن النفوس اشتاقت إلى معرفة هذا الأمر الذي خلقت له الخليقة، والذي بلغ من شأنه عند الله أن من لقيه به غفر له وإن لقيه بملء الأرض خطايا، بيّن رحمه الله في هذا الباب أنه ليس اسماً لا معنى له، أو قولاً لا حقيقة له كما يظنه الجاهلون الذين يظنون أن غاية التحقيق فيه هو النطق بكلمة الشهادة من غير اعتقاد القلب بشيء من المعاني، والحاذق منهم يظن أن معنى الإله هو الخالق المتفرد بالملك ؛ فتكون غاية معرفته هو الإقرار بتوحيد الربوبية، وهذا ليس هو المراد بالتوحيد ولا هو – أيضاً – معنى لا إله إلا الله وإن كان لا بد منه في التوحيد، بل التوحيد اسم لمعنى عظيم، وقول له معنى جليل هو أجل من جميع المعاني، وحاصله هو البراءة من عبادة كل ما سوى الله، والإقبال بالقلب والعبادة على الله وذلك هو معنى الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، وهو معنى لا إله إلا الله »[2]. ويؤكد ذلك الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بقوله : « هذا الباب مهم لأنه لما سبق الكلام على التوحيد، وفضله، والدعوة إليه، كأن النفس اشرأبت إلى بيان ما هو هذا التوحيد الذي بوب له هذه الأبواب وجوبه، وفضله، والدعوة إليه فيجاب بهذا الباب، وهو تفسير التوحيد » [3]، وقال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله: « مناسبة هذا الباب لما قبله ظاهرة؛ لأن الباب الذي قبله: » باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلاّ الله« وهذا الباب في تفسير هذه الكلمة، وبيان معناها، لأن الذي يدعو إلى شيء ويطلب من الناس أن يفعلوه، فلابد أن يبيّنه لهم، ويوضّحه لهم توضيحاً تامًّا، ولا يكتفي بمجرد أن يقول للناس قولوا: لا إله إلاّ الله، أو يقول للناس: ادخلوا في الإسلام، بل لابد أن يبين لهم معنى لا إله إلاّ الله، وأن يبين لهم معنى الإسلام الذي يدعوهم إليه، ولابد مع ذلك أن يبَيّن لهم ما يناقض الإسلام، وما يناقض لا إله إلاّ الله، من أنواع الرِّدّة، وأنواع الشرك، حتى تكون دعوته مُثمرة، وحتى يستفيد

(١) إعانة المستفيد ١/١٠٠.
(٢) تيسير العزيز الحميد ص ١٣٩.
(٣) القول المفيد ١/١٣٦.

الناس من دعوته، أما أن يدعوَهم إلى شيء مجمل، فهذا لا يكفي » [١].

ثم ذكر الشيخ محمد بن عبدالوها يرحمه الله أن شرح ترجمة هذا الباب مايأتي بعد ذلك من الأبواب، « فالكتاب كله هو تفسير للتوحيد، وتفسير لكلمة لا إله إلا الله، وبيان ما يضاد ذلك، وبيان ما ينافي أصل التوحيد، وما ينافي كماله، وبيان الشرك الأكبر، والشرك الأصغر، والشرك الخفي، وشرك الألفاظ، وبيان بعض مستلزمات التوحيد –توحيد العبادة– من الإقرار لله بالأسماء والصفات، وبيان ما يتضمنه توحيد العبادة من الإقرار لله –جل وعلا– بالربوبية » .[٢]

وقد ذكر الشيخ رحمه الله في الأبواب التالية شيئاً مما يضاد التوحيد، أو ينقصه « من أنواع الشرك الأكبر والأصغر فإن الضد لا يعرف إلا بضده، كما قيل : وبضدها تتبين الأشياء، فمن لا يعرف الشرك لم يعرف التوحيد وبالعكس فبدأ بالأصغر الاعتقادي انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى »[٣]، قال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله : « مناسبة هذا الباب لما قبله من الأبواب : أن الشيخ رحمه الله لما ذكر في الباب الذي قبله بيان معنى شهادة أن لا إله إلاَّ الله، وتفسير التّوحيد، وأن ذلك هو عبادة الله وحده لا شريك له، وترك عبادة ما سواه؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب وما بعده أشياء من الشرك الأكبر أو الأصغر، الذي هو ضدّ التّوحيد، وضدّ شهادة أن لا إله إلاَّ الله أو منقص لهما ».[٤].

ويمكن إجمال منهج الشيخ رحمه الله في ترتيب تلك الأبواب بما يلي :

١– بدايته – أحياناً– بالأدنى ثم ما هو أشدّ وأغلظ ، كحال الطبيب الحاذق، ترقياً من الأدنى إلى الأعلى([٥])، و«قدّم التحذير من الشرك الأصغر لشدة البلوى، وكثرة وقوعه ؛ بحيث إذا عَلِم ذلك من وقع فيه، وتحقق عِظمه عند الله، وأنه أكبر من كبائر المعاصي – كالزنا، وقتل النفس، وعقوق الوالدين وقذف المحصنات الغافلات – مع صغره في الشرك ينبّهه ذلك على الأكبر المخرج من الملة، وكان معرفة الأصغر تنبيهاً على الأكبر من باب أولى » [٦] .

٢– مراعاة التناسب في المعنى والاستعمال، كذكره لباب : ما جاء في الرقى والتمائم، عقب باب : من الشرك لبس الحلقة والخيط قال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله « هذا الباب مناسبته لما قبله: وهو: « بابٌ من الشرك لبس الحلْقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه »؛ أن هذا الباب مكمِّلٌ للباب الذي قبله، لأنه ذكر أنواعاً أخرى مكمِّلة لما ذُكر في الباب الذي قبله

(١) إعانة المستفيد ١٢٢/١ .
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص٨٦ .
(٣) تيسير العزيز الحميد ص ١٥٢، والمقصود أن هذا في بعض الأبواب لا كلها كما هو ظاهر .
(٤) إعانة المستفيد ١/ ١٣٥.
(٥) ينظر : فتح الحميد ٤٨٦/٢ .
(٦) فتح الحميد ٤٨٦/٢ .

»[1]، ومنه موالاته لباب من الشرك النذر لغير الله، وباب من الشرك الاستعاذة بغير الله، وباب من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره[2]، ومثله إتيانه بباب ما جاء في الكهان ونحوهم، بعد ذكره لباب : ما جاء في السحر، وباب : بيان شيء من أنواع السحر[3]، وكذا إتيانه بباب : ما جاء في التنجيم بعد باب : ما جاء في التطير[4].

٣- ذكر الشرك الذي يستعمله الإنسان في بدنه كلبس الحلقة والخيط، والرقى والتمائم، ثم أعقبه بما يتبرك به من شجر وحجر ونحو ذلك[5]، فباب من تبرك بشجر وحجر ونحوهما مكمّل لما قبله، قال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله: « هذا الباب مكمِّلٌ للأبواب التي قبله، لأن الأبواب التي قبله في لبس الحلْقة والخيط ونحوهما، أو تعليق الرُّقى والتّمائم، وهذا فيه النهي عن التبرّك بالأشجار والأحجار، فهذه الأبواب كلها مؤدّاها الاعتقاد بغير الله سبحانه وتعالى أنه يضر أو ينفع. »[6].

٤- في ترتيب بعض الأبواب الإشارة إلى عادة من عادات أهل البدع وعباد الأصنام، إذ « لما ذكر الشيخ رحمه الله ما يتبرك به من الشجر والحجر، ذكر الذبح لغير الله عز وجل ؛ لأن من عادة أهل الابتداع وعباد الأصنام يُعقبون ذلك بالذبح لما يتبركون به أو يدعونه من دون الله عز وجل »[7] .

٥- التحذير من وسائل الشرك بعد التحذير من الشرك، كذكره لباب : لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله، بعد باب : ما جاء في الذبح لغير الله، وقد نبّه إلى ذلك الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله حيث قال : « ما أحسن إتباع هذا الباب بالباب الذي قبله، فالذي قبله من المقاصد وهذا من الوسائل . ذاك من باب الشرك الأكبر ، وهذا من وسائل الشرك القريبة، فإن المكان الذي يذبح فيه المشركون لآلهتهم تقرباً إليها، وشركاً بالله قد صار مَشْعَراً من مشاعر الشرك، فإذا ذبح فيه المسلم ذبيحة ولو قصدها لله فقد تشبه بالمشركين وشاركهم في مشاعرهم، والموافقة الظاهرة تدعو إلى الموافقة الباطنة، والميل إليهم »[8]. وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: « هذا الانتقال من المؤلف من أحسن ما يكون، ففي الباب السابق

(١) إعانة المستفيد ١/١٤٥، وينظر : فتح الحميد ٢/٥٠٣ .
(٢) ينظر : القول السديد ص ٤٧، وإعانة المستفيد ١/١٩٣.
(٣) ينظر : تيسير العزيز الحميد ص ٣٠ .
(٤) ينظر : التعليق المفيد ص ١٦٧.
(٥) ينظر : فتح الحميد ٢/٥٤٧ .
(٦) إعانة المستفيد ١/١٥٥.
(٧) فتح الحميد ٢/٥٦٩ .
(٨) القول السديد ص ٤٤ .

ذكر الذبح لغير الله، فنفس الفعل لغير الله، وفي هذا الباب ذكر الذبح لله، ولكنه في مكان يذبح فيه لغيره، كمن يريد أن يضحّي لله في مكان يذبح فيه للأصنام، فلا يجوز أن تذبح فيه، لأنه موافقة للمشركين في ظاهر الحال، وربما أدخل الشيطان في قلبك نية سيئة، فتعتقد أن الذبح في هذا المكان أفضل، وما أشبه ذلك، وهذا خطر »[1]، وكذا ذكره لباب : ما جاء في التغليظ فيمن عَبَدَ الله عند قبر رجل صالح فكيف إذا عَبَده؟، بعد باب : ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين، وقد أشار الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله إلى وجه ذلك حيث قال : « أي : باب ذكر ما ورد في النصوص من التغليظ والتهديد، والوعيد الشديد على من يعبد الله عند قبر رجل صالح، مع أنه لا يقصد إلا الله، ومع كونه معصية فهو وسيلة وذريعة من أعظم الوسائل والذرائع إلى الشرك، وقد أبدى ﷺ وأعاد، وكرر وغلّظ في ذلك، فكيف إذا عبد الرجل الصالح ؟، فإنه أحق وأولى بما هو أعظم من هذا التغليظ، والمقصود أنه إذا كانت عبادة الله عند القبور منهياً عنها، ومغلظاً فيها، فكيف بعبادة صاحب القبر، فإن ذلك شرك أكبر، وعبادة الله عنده وسيلة إلى عبادته، وكلما أدى إلى محرم فهو محرم، فإن الوسائل لها حكم الغايات، فوسائل الشرك محرمة لأنها تؤدي إليه »[2].

٦- قد يذكر المنع من المشابهة في الفعل ثم يذكر المنع من الفعل نفسه، فقد ترجم رحمه الله على المنع من الذبح في مكان يذبح فيه لغير الله عز وجل ثم ذكر باب : من الشرك النذر لغير الله عز وجل ففي الترجمة السابقة المنع من المشابهة في الفعل، وفي هذه المنع من الفعل نفسه[3].

٧- أعقب بيان تحريم صرف شيء من العبادة لغير الله بذكر الأدلة والبراهين الدالة على ذلك فحين " ذكر رحمه الله الاستعاذة والاستغاثة بغير الله عز وجل ذكر البراهين الدالة على بطلان عبادة ما سوى الله «[4]، فجاء باب قول الله سبحانه وتعالى :﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ ﴾[5] » وجعل الترجمة لهذا الباب نفس الدليل «[6]، فالترجمة بهذه الآية فيها إنكار على المشركين وبيان بطلان عبادتهم غير الله، « وبهذا تظهر مناسبة هذا الباب للذي قبله ؛ إذ كيف يستغاث بمخلوق جامد أو ناطق فيما

(١) القول المفيد ٢٣٦/١ .
(٢) حاشية ابن قاسم ص ١٥٣، وينظر : فتح المجيد ص٢٩٠، التعليق المفيد ص ١١٩، الجامع الفريد ص ٨٣ .
(٣) فتح الحميد ٦٥٣/٢ .
(٤) القول المفيد ٣٦٤/١، وينظر : القول السديد ص ٥٣ .
(٥) سورة الأعراف، الآيات :١٩١ – ١٩٢.
(٦) القول المفيد ٣٦٤/١ .

لا يقدر عليه إلا الله، أو يدعى وهو بهذه المنزلة ؟ ! »[1]، قال الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله : « هذا الباب إيراده بعد الأبواب المتقدمة من أحسن الإيراد، ومن أعظمه فقهاً ورسوخاً في العلم؛ ذلك أن برهان وجوب توحيد الله –جل وعلا– في إلاهيته هو مركوز في الفِطَر من أنه –جل وعلا– واحد في ربوبيته، والربوبية –وأن الله واحد في ربوبيته– هذه يقر بها المشركون، ويقر بها كل أحد فهي البرهان على أن المستحِق للعبادة هو من تَوَحَّد في الربوبية، فهذا الباب والباب الذي بعده –أيضاً– برهان لاستحقاق الله العبادة وحده دون ما سواه بدليل فطري، ودليل واقعي، ودليل عقلي » [2].

٨– ثم جاء بباب قول الله سبحانه وتعالى :﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾ ﴾[3] وهذا « برهان عظيم آخر على وجوب التوحيد وبطلان الشرك ، وهو ذكر النصوص الدالة على كبرياء الرب وعظمته التي تتضاءل وتضمحل عندها عظمة المخلوقات العظيمة، وتخضع له الملائكة، والعالم العلوي والسفلي ، ولا تثبت أفئدتهم عندما يسمعون كلامه، أو تتبدى لهم بعض عظمته ومجده، فالمخلوقات بأسرها خاضعة لجلاله، معترفة بعظمته ومجده، خاضعة له، خائفة منه، فمن كان هذا شأنه فهو الرب الذي لا يستحق العبادة والحمد والثناء والشكر والتعظيم والتأله إلا هو ، ومن سواه ليس له من هذا الحق شيء، فكما أن الكمال المطلق، والكبرياء والعظمة ،ونعوت الجلال والجمال المطلق كلها لله لا يمكن أن يتصف بها غيره فكذلك العبودية الظاهرة والباطنة كلها حقه عز وجل الخاص الذي لا يشاركه فيه مشارك بوجه »[4]، قال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله: « في الأبواب السابقة بيّن الشيخ رحمه الله بيان بُطلان عبادة الأنبياء والصالحين من بني آدم، بالأدلة التي سبقت من الكتاب والسنّة، وفي هذا الباب يبيّن بُطلان عبادة الملائكة، لأن الملائكة عُبدوا من دون الله، فهذا الباب مكمِّلٌ للأبواب السابقة التي قبله في بيان بُطلان عبادة كل من عُبد من دون الله من الأنبياء، والأولياء، والصالحين، والملائكة، لأنهم إذا بطلت عبادة هؤلاء، فبُطلان عبادة من دونهم من باب أولى، وإذا بطل ذلك في حق الملائكة وهم أقوى الخلق خِلقة، ومن أقربهم إلى الله عز وجل منزلة فلأن تبطل عبادة من سواهم من الآدميين والجن والإنس من باب أولى، هذا فقه هذه الترجمة . »[5].

(١) فتح الحميد ٢/٧١٥ .
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص ١٩٣–١٩٤ .
(٣) سورة سبأ، الآية : ٢٣ .
(٤) القول السديد ص ٥٥ .
(٥) إعانة المستفيد ٢٢١/١ .

٩- بعد ذكر الأبواب المشتملة على أدلة وبراهين تحريم عبادة غير الله، جاء بالأبواب المتعلقة بالشبه التي يحتج بها المشركون، ويتعلقون بها، فذكر باب : الشفاعة، قال الشيخ عبدالرحمن ابن سعدي يرحمه الله: « ذكر المصنف الشفاعة في تضاعيف هذه الأبواب لأن المشركين يبررون شركهم ودعاءهم للملائكة والأنبياء والأولياء بقولهم نحن ندعوهم مع علمنا أنهم مخلوقون مملوكون، ولكن حيث إن لهم عند الله جاهاً عظيماً، ومقامات عالية ندعوهم ليقربونا إلى الله زلفى، وليشفعوا لنا عنده كما يُتقرب إلى الوجهاء عند الملوك والسلاطين ليجعلوهم وسائط لقضاء حاجاتهم وإدراك مآربهم . وهذا من أبطل الباطل، وهو تشبيه لله العظيم ملك الملوك الذي يخافه كل أحد، وتخضع له المخلوقات بأسرها، بالملوك الفقراء المحتاجين للوجهاء والوزراء في تكميل ملكهم، ونفوذ قوتهم، فأبطل الله هذا الزعم، وبيّن أن الشفاعة كلها له كما أن الملك كله له، وأنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، ولا يأذن إلا لمن رضي قوله وعمله، ولا يرضى إلا توحيده وإخلاص العمل له . فبيّن أن المشرك ليس له حظ ولا نصيب من الشفاعة، وبيّن أن الشفاعة المثبتة التي تقع بإذنه إنما هي الشفاعة لأهل الإخلاص خاصة وأنها كلها منه ، رحمه منه وكرامة للشافع، ورحمه منه وعفواً عن المشفوع له، وأنه هو المحمود عليها في الحقيقة، وهو الذي أذن لمحمد ﷺ فيها وأناله المقام المحمود، فهذا ما دل عليه الكتاب والسنة في تفصيل القول في الشفاعة ... فالمقصود في هذا الباب ذكر النصوص الدالة على إبطال كل وسيلة وسبب يتعلق به المشركون بآلهتهم، وأنه ليس لها من الملك شيء؛ لا استقلالاً، ولا مشاركة، ولا معاونة ومظاهرة، ولا من الشفاعة شيء، وإنما ذلك كله لله وحده، فتعين أن يكون المعبود وحده«[1]، وأكد الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله مناسبة هذا الباب لما قبله فقال :« إيراد هذا الباب بعد البابين قبله مناسب جداً ؛ ذلك أن الذين يسألون النبي ﷺ ويستغيثون به ويطلبون منه، أو يسألون غيره من الأولياء، أو الأنبياء، إذا أقمت عليهم الحجة بما ذكر من توحيد الربوبية، قالوا: نحن نعتقد ذلك، ولكن هؤلاء مقرَّبُون عند الله معظَّمُون، ورفعهم الله -جل وعلا- عنده، ولهم الجاه عند الرب جل وعلا، وإذا كانوا كذلك فهم يشفعون عند الله؛ لأن لهم جاها عنده؛ فمن توجه إليهم أرضوه بالشفاعة، وهم ممن رفعهم الله؛ ولهذا يقبل شفاعاتهم. »[2].

١٠- وذكر بعد باب الشفاعة باب : قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ

(١) القول السديد ص ٥٨ .

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص ٢١٢ .

﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [1]، و«هذا الباب – أيضاً – نظير الباب الذي قبله، وذلك أنه إذا كان ﷺ هو أفضل الخلق على الإطلاق، وأعظمهم عند الله جاهاً، وأقربهم إليه وسيلة، لا يقدر على هداية من أحب هداية التوفيق، وإنما الهداية كلها بيد الله، فهو الذي تفرد بهداية القلوب كما تفرد بخلق المخلوقات ، فتبين أنه الإله الحق[2]، وقد نبّه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله على مناسبة هذا الباب لما قبله فقال : « مناسبته أنه نوع من الباب الذي قبله، فإذا كان لا أحد يستطيع أن ينفع أحداً بالشفاعة والخلاص من العذاب، كذلك لا يستطيع أحد أن يهدي أحداً، فيقوم بما أمر الله به. » [3]، فكان هذا الترتيب لتلك الأبواب منتظماً ومتناسقاً حيث بيّن بطلان عبادة غير الله، معقباً بالدليل والبرهان على ذلك، ثم تلاه ذكر الشبه التي يتعلق بها المشركون ودحضها .

١١– بعد أن بيّن الشيخ رحمه الله بطلان ما يفعله المشركون من عبادة غير الله، وبرهان ذلك، ورد الشبه المتعلقة به، انتقل إلى بيان الأسباب الموقعة في ذلك ليتم الحذر منها، فجاء بباب : ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين، وقد أوضح الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله ذلك بقوله : « لما ذكر المصنف رحمه الله بعض ما يفعله عباد القبور مع الأموات من الشرك أراد أن يبين السبب في ذلك ليحُذر، وهو الغلو مطلقاً لا سيما في الصالحين »[4] .

١٢– عند الأبواب المتعلقة ببيان أسباب الوقوع في الشرك بدأ بباب : « ما جاء أن سبب كفر بني آدم، وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين »، لأن الغلو في الصالحين أعظم أسباب الكفر وأشدها[5]، بل هو « أصل الشرك قديماً وحديثاً لقرب الشرك بالصالحين من النفوس، فإن الشيطان يظهره في قالب المحبة والتعظيم »[6].

وقد أتى الشيخ رحمه الله في « هذه الترجمة بضمير (هو) الذي يفيد الاختصاص؛ إذ لا سبب أخص في تغيير الأديان وعبادة الأوثان من الغلو في الصالحين، فبذلك يُضل الشيطان بني آدم عن عبادة الرحمن » [7].

١٣– أوضح شيئاً من مظاهر وأشكال الغلو في الصالحين، بالبابين التاليين لذلك، وهما: باب

(١) سورة القصص، الآية ٥٦ .
(٢) القول السديد ص ٥٩ .
(٣) القول المفيد ٤٤٧/١ .
(٤) تيسير العزيز الحميد ص ٣٠٥.
(٥) ينظر : التعليق المفيد ص ١١٣.
(٦) تيسير العزيز الحميد ص ٣٠٥ .
(٧) فتح الحميد ٨٤٥/٢ .

ما جاء من التغليظ فيمن عبدالله عند قبر رجل صالح فكيف إذا عبده ؟!، وباب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثاناً تعبد من دون الله، فقد حذر الشيخ رحمه الله في هذين البابين من الغلو في قبور الصالحين المفضي إلى الوقوع في الشرك[1]، ومن الغلو فيها قصدها لعبادة الله عندها[2]، والتمسح بها، والتوسل إلى الله بأهلها، وإسراجها، والبناء عليها، ونحو ذلك[3].

١٤- بعد أن بيّن الشيخ رحمه الله أعظم الأسباب الموقعة في الشرك، وهو الغلو في الصالحين، وحذّر من بعض مظاهر الغلو في ذلك عطف عليه بباب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسده كل طريق يوصل إلى الشرك وفي ذلك تنبيه لطيف على حرص النبي ﷺ الشديد على حماية التوحيد بالتحذير البالغ عن الأسباب الموقعة في الشرك، قال الشيخ سليمان ابن عبدالله رحمه الله: « اعلم أن في الأبواب المتقدمة شيئاً من حمايته ﷺ لجناب التوحيد، ولكن أراد المصنف هنا بيان حمايته الخاصة ولقد بالغ ﷺ وحذر وأنذر، وأبدأ وأعاد، وخص وعم في حماية الحنيفية السمحة التي بعثه الله بها، فهي حنيفية في التوحيد سمحة في العمل »[4].

وقال الشيخ عثمان بن منصور رحمه الله: « والمعنى أنه ﷺ حمى التوحيد من جميع جوانبه ونواحيه، وضم على أوساطه ما اتسع من أطرافه وحواشيه، كما يحمي الملك حماه لئلا يستباح أو يكدّر على رعيته، فكذلك حماؤه ﷺ لجناب التوحيد، وسده كل طريق من جوانبه يوصل سالك ذلك الطريق إلى الشرك »[5] .

١٥- جاء الشيخ رحمه الله بعد ذلك بباب ما جاء أن بعض هذه الأمة تعبد الأوثان للدلالة على أن حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسده كل طريق يوصل إلى الشرك ليس مانعاً من وقوع الشرك في الأمة، ومن ثم لا يمكن الاحتجاج بأن هذه الأمور الشركية لن تقع أبداً في هذه الأمة بعد كل هذا الجهد والبذل من الرسول ﷺ فكان في هذه « الترجمة الرد على عباد القبور الذين يفعلون الشرك ويقولون أنه لا يقع في هذه الأمة المحمدية، وهم يقولون : لا إله إلا الله محمد رسول الله، فبيّن في هذا الباب من كلام الله، وكلام رسوله ﷺ ما يدل على تنوع الشرك في هذه الأمة، ورجوع كثير منها إلى عبادة الأوثان، وإن كانت طائفة منها لا تزال

(١) ينظر : فتح المجيد ص ٣١٠، التعليق المفيد ص ١٢٥، القول المفيد ٥٣٩/١ .
(٢) ينظر : تيسير العزيز الحميد ص ٢٣٤ .
(٣) ينظر : القول السديد ص ٦١ .
(٤) تيسير العزيز الحميد ص ٣٤٧ .
(٥) فتح الحميد ٩١٢/٢ .

على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله –تبارك وتعالى– » [١].

١٦– الأبواب التي ذكرها الشيخ رحمه الله بعد ذلك أمثلة تدل على وقوع الشرك في بعض أفراد الأمة، بعد كل ما بذله النبي ﷺ لحماية جناب التوحيد، فالسحر والكهانة والتطير والتنجيم، وغيرها من أنواع الشرك الذي لا يزال واقعاً في هذه الأمة، وقد سبق –أيضاً– ذكر شيء من أنواع الشرك التي وقعت في الأمة في الأبواب التي قبل ذلك [٢] .

١٧– صدّر الشيخ رحمه الله تلك الأبواب بباب ما جاء في السحر لتحريم الله له في القرآن الكريم بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [٣] وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾ ﴾ [٤]، ولكونه ثاني الموبقات التي ذكرها النبي ﷺ بقوله : « اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله، والسحر .... » الحديث [٥]، بل هو محرم في جميع أديان الرسل عليهم السلام [٦]، ولأن ما بعده نوع منه كما سيأتي.

١٨– أوضح الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله سبب إتيان الشيخ بباب بيان شيء من أنواع السحر بعد باب ما جاء في السحر حيث قال : « لما ذكر المصنف ما جاء في السحر أراد هنا أن يبين شيئاً من أنواعه لكثرة وقوعها وخفائها على الناس، حتى اعتقد كثير من الناس أن من صدرت عنه هذه الأمور فهو من الأولياء، وعَدُّوها من كرامات الأولياء، وآل الأمر إلى أن عُبد أصحابها، ورُجي منهم النفع والضر، والحفظ والكلاءة والنصر، أحياءً وأمواتاً، بل اعتقد كثير في أناس من هؤلاء أن لهم التصرف التام المطلق في الملك »[٧]، وقال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله: « مناسبة هذا الباب بعد الباب الذي قبله ظاهرة، لأنه في الباب الذي قبله بَيّن ما جاء من الأدلة في كتاب الله وسنّة رسوله في حكم السحر وحكم الساحر، فتطلّعت الأنظار إلى أن يعرف النّاس ما هو السحر؟ وما هي أنواعه؟ حتى يتجنّبوه » [٨].

١٩– لما ذكر الشيخ رحمه الله شيئاً مما يتعلق بالسحر، وبيان شيء من أنواعه، ذكر ما جاء في الكهان ونحوهم ووجه المناسبة بيّنه الشيخ صالح الفوزان وفقه الله بقوله : « مناسبة

---

(١) تيسير العزيز الحميد ص ٢٦٢، وينظر: القول السديد ص ٧١، والتعليق المفيد ص ١٣١، والقول المفيد ٥٨٥/١.
(٢) ينظر : تيسير العزيز الحميد ص ٣٤٧
(٣) سورة البقرة، الآية : ١٠٢.
(٤) سورة طه، الآية : ٦٩ .
(٥) متفق عليه من حديث أبي هريرة t. أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب رمي المحصنات ج ٦٨٥٧، ومسلم في كتاب الإيمان، باب أكبر الكبائر ٩٢/١ .
(٦) ينظر : تيسير العزيز الحميد ص ٣٨٣ .
(٧) تيسير العزيز الحميد ص ٣٩٤ .
(٨) إعانة المستفيد ٣٥٧/١.

هذا الباب لما قبله: أن ما قبله في بيان السحر وحكم الساحر، وبيان بعض أنواع السحر. وهذا في حكم الكُهّان، وذلك للتشابه بين الكُهّان والسحرة، لأن كلاً من السحر والكهانة عمل شيطاني يُنافي العقيدة ويضادّها. »[١].

٢٠- المجيء بباب النشرة بعد ذكر ما يتعلق بالسحر والكهانة في غاية المناسبة كما أوضح ذلك الشيخ صالح الفوزان وفقه الله حيث قال: « مناسبة هذا الباب لما قبله: أن الشّيخ لَمّا ذكر في الأبواب السابقة السّحر وما جاء فيه، وذكر أنواعاً من السحر، وذكر ما يعمّ السحر وغيره من أعمال الشياطين؛ وهو الكِهانة والعرافة وكل ما هو من هذا القبيل من الشعوذات؛ انتقل إلى بيان حكم النُّشرة، فقال:«باب ما جاء في النُّشرة » يعني: من الأحاديث والآثار التي تدلّ على حكمها في الشرع، وهذا في غاية المناسبة؛ لأن النّاس في حاجة إلى معرفة ذلك، لأن السحر موجود، ومن النّاس من يُبتلى به ويقع عليه السحر ويتضرّر به، والله تعالى ما أنزل داء إلاَّ أنزل له شفاء، علِمه مَنْ علِمه وجهله مَن جهِله، فلابد أن نعرف ما هو الدواء الصحيح للسحر؟، الدواء الذي لا يمس العقيدة، ونعرف- أيضاً- ما يخالف العقيدة فنتجنّبه. »[٢]، وبذلك يتضح خطأ من تعقب الشيخ بترتيبه هنا، وادعى أن الأنسب غير ذلك[٣] .

٢١- بيّن الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله سبب إيراد باب ما جاء في التطير عقب الحديث عن السحر والكهانة والنشرة فقال: « جاء الشيخ رحمه الله بهذا الباب بعد الأبواب المتعلقة بالسحر؛ لأنها من أنواعه بنص الحديث »[٤]، والحديث هو قول النبي ﷺ: (إن العيافة والطرق والطيرة من الجبت)[٥] قال الشيخ ابن قاسم رحمه الله:« أي: السحر »[٦]، وقد أوضح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله كون الطيرة من السحر، فقال: « لأنها تستند إلى أمر خفي لا يصلح الاعتماد عليه »[٧].

٢٢- أبان الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله عن مناسبة ذكر باب ما جاء في التنجيم بعد الطيرة، فقال: « لما كان التنجيم شائعاً معمولاً به ذكره المؤلف، ولما كان التنجيم كالطيرة

---

(١) إعانة المستفيد ٣٦٦/١ .
(٢) إعانة المستفيد ٣٧٧/١ .
(٣) ينظر: مغني المريد ١٩٣٧/٥، ١٩٠٠.
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص ٣٣٥ .
(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤٧٣/٣، وأبو داود في سننه كتاب الطب، باب في الخط والزجر ١٥/٤، والنسائي في الكبرى كتاب التفسير ٣٢٤/٦، وحسن إسناده، شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الفتاوى ١٩٢/٣٥.
(٦) حاشية ابن قاسم ص ١٩٥.
(٧) القول المفيد ٥١٧/١ .

من حيث التعدي على علم الغيب ناسب أن يأتي بالتنجيم وما جاء فيه بعد الطيرة »[١]، وأما مناسبة مجيئه بعد أبواب السحر، فلأن التنجيم المحرم نوع من السحر كما في قوله ﷺ: (من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد)[٢]، وقد سئل الإمام النووي رحمه الله (ت ٦٧٦هـ) عن وجه الارتباط بين علم النجوم والسحر في هذا الحديث، فقال : « اشتركا في كونهما باطلاً وخداعاً وتمويهاً، فإن النجوم لا فعل لها، بل الله هو الفاعل لحركتها، وهو خالقها، وخالق كل شيء سبحانه وتعالى »[٣].

٢٣- أوضح الشيخ عثمان بن منصور رحمه الله سبب المجيء بباب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء بعد باب ما جاء في التنجيم فقال : « لما ذكر رحمه الله باب التنجيم أعقبه بباب الاستسقاء، ليعلم أن ما أودعه الله عز وجل من عادته عند سقوط النجوم أو طلوعها مع الفجر من الأنواء إنما هو عن أمره وتكوينه، إذ هو خالق الأسباب والمسببات، وكل حركة أو سكون إنما تصدر عن أمره وقضائه سبحانه وتعالى فالأنواء هي ما يحدثه الله عز وجل عند سقوط كل نجم من المنازل، وطلوع رقيبه مع الفجر »[٤].

وذكر الشيخ صالح الفوزان وفقه الله وجهاً آخر فقال : « هذا الباب يُعتبر نوعاً من أنواع الباب الذي قبله، وهو باب ما جاء في التنجيم »، فالباب الأول عامٌّ في كلِّ ما يُعتقد في النجوم من الكفر والضلال والباطل من استسقاء وغيره، وهذا الباب خاصٌّ بمسألة واحدة، وهي الاستسقاء بالنجوم »[٥].

٢٤- لعل من السر في مجئ الكلام على السحر والكهانة والتطير والتنجيم في محل واحد، وبأبواب متعاقبة اشتراكها جميعاً في معنى واحد، وهو : دعوى علم الغيب، قال الشيخ سليمان ابن عبدالله رحمه الله : « من يدّعي علم شيء من المغيبات فهو إما داخل في اسم الكاهن، وإما مشارك له في المعنى فيلحق به، وذلك أن إصابة المخبر ببعض الأمور الغائبة في بعض الأحيان يكون بالكشف، ومنه ما هو من الشياطين، ويكون بالفأل والزجر والطير والضرب بالحصى والخط في الأرض والتنجيم والكهانة السحر ونحو هذا من علوم الجاهلية »[٦] .

(١) التعليق المفيد ص ١٦٧.
(٢) أخرجه أبوداود في كتاب الطب باب النجوم ١٥/٤، وصحح إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ١٩٣/٣٥.
(٣) فتاوى الإمام النووي ص ٢٩١ .
(٤) فتح الحميد ١٣١٣/٣.
(٥) إعانة المستفيد : ٢٣/٢ .
(٦) تيسير العزيز الحميد ص ٤١٢ .

٢٥- أشار الشيخ عثمان بن منصور رحمه الله إلى سبب الإتيان بباب قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ ﴿١٦٥﴾ ﴾[1] بعد باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء فقال : « لما ذكر المصنف رحمه الله باب الاستسقاء، وأن النعمة لا توجد إلا من الله سبحانه وتعالى، وأنه المشكور عليها، أعقبه بباب المحبة إذ القلوب مجبولة على حب من أحسن إليها، ولا أعظم إحساناً على العبد من الله »[2].

٢٦- سبب المجئ بباب قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾ ﴾[3] بعد باب المحبة، أوضحه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بقوله : « المؤلف رحمه الله أعقب باب المحبة بباب الخوف، لأن العبادة ترتكز على شيئين : المحبة، والخوف . فبالمحبة يكون امتثال الأمر، وبالخوف يكون اجتناب النهي، وإن كان تارك المعصية يطلب الوصول إلى الله، ولكن هذا من لازم ترك المعصية، وليس هو الأساس »[4].

٢٧- أبان الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله مناسبة باب قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾[5] لما قبله وهو باب الخوف، فقال : « مناسبة هذا الباب لما قبله هي أن الإنسان إذا أفرد الله عز وجل بالتوكل ؛ فإنه يعتمد عليه في حصول مطلوبه، وزوال مكروهه، ولا يعتمد على غيره »[6]، وقال الشيخ عثمان بن منصور رحمه الله: « لما ذكر المصنف رحمه الله الخوف أعقبه بالتوكل، إذ الخائف لا بدّ له من ملجأ يلجأ إليه »[7].

٢٨- لما بيّن الشيخ رحمه الله ببابين متعاقبين وجوب مخافة الله دون غيره، والتوكل عليه دون سواه أردف ذلك بباب قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾[8] وضمّنه التحذير من القنوط من رحمه الله، وفي ذلك إشارة إلى أن التوكل على الله لا يعني الأمن من مكره عز وجل كما أن الخوف منه عز وجل لا يقتضي القنوط من رحمته سبحانه وتعالى فالأمن من مكر الله من أعظم الذنوب، وينافي كمال التوحيد، كما أن القنوط من رحمه الله كذلك، فالواجب على العبد أن يكون خائفاً من الله، راجياً له، راغباً راهباً[9].

(١) سورة البقرة، الآية : ١٦٥.
(٢) فتح الحميد ١٣٥٩/٣.
(٣) سورة آل عمران، الآية : ١٧٥.
(٤) القول المفيد ٦٤٦/٢ .
(٥) سورة المائدة، الآية : ٢٣.
(٦) القول المفيد ٦٦٦/٢ .
(٧) فتح الحميد ١٤٢٨/٣.
(٨) سورة الأعراف، الآية : ٩٩.
(٩) ينظر : فتح المجيد ٥١٢، وحاشية ابن قاسم ص ٢٥٦، والقول السديد ص ٩٣ .

٢٩- مجيء باب من الإيمان الصبر على أقدار الله بعد باب قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾[١] فيه إشارة إلى أن الحذر من وقوع مكر الله إنما يكون بالصبر على أقدار الله الكونية والشرعية، قال الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله: « الدين يدور على ثلاثة أصول: تصديق خبر الله ورسوله، وامتثال أمر الله ورسوله، واجتناب نهيهما، فالصبر على أقدار الله المؤلمة داخل في هذا العموم ولكن خص بالذكر لشدة الحاجة إلى معرفته والعمل به، فإن العبد متى علم أن المصيبة بإذن الله وأن لله أتم الحكمة في تقديرها وله النعمة السابغة في تقديرها على العبد، رضي بقضاء الله وسلم لأمره وصبر على المكاره تقرباً إلى الله، ورجاء لثوابه، وخوفاً من عقابه، واغتناماً لأفضل الأخلاق، فاطمأن قلبه وقوي إيمانه وتوحيده »[٢].

٣٠- كشف الشيخ عثمان بن منصور رحمه الله عن سبب ورود باب: ما جاء في الرياء عقب أبواب المحبة والخوف والتوكل والتحذير من مكر الله والأمر بالصبر على أقدار الله، فقال: « لما ذكر رحمه الله ما يحض على محبة الله، والإخلاص فيها، وذلك - أيضاً - هو متضمن للرجاء، وأعقبه بباب الخوف ثم التوكل والبابين بعدهما فلما علم أن مدار التوحيد في الأقوال والأعمال والأحوال على هذه الأشياء أعقبها بذكر الرياء إشارة أنها لا تصلح الأعمال معه، ثم أعقبه بالباب الذي قد تضمنه وهو باب الإرادة[٣] تحذيراً عن ذلك لئلا يفسد عليه ما تقدم »[٤].

٣١- الإتيان بباب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله بعد باب من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا لم أقف على من ذكر وجه المناسبة في ذلك، وإن كانت مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة، حيث قال الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله: « لما كانت الطاعة من أنواع العبادة، بل هي العبادة فإنها طاعة الله بامتثال ما أمر به على ألسنة رسله عليهم السلام نبّه المصنف رحمه الله بهذه الترجمة على وجوب اختصاص الخالق -تبارك وتعالى- بها وأنه لا يطاع أحد من الخلق إلا حيث كانت طاعته مندرجة تحت طاعة الله، وإلا فلا تجب طاعة أحد من الخلق استقلالاً، والمقصود هنا الطاعة الخاصة في تحريم الحلال أو تحليل الحرام، فمن أطاع مخلوقاً في ذلك غير الرسول ﷺ- فإنه لا ينطق عن الهوى - فهو مشرك »[٥].

(١) سورة الأعراف، الآية: ٩٩.
(٢) القول السديد ص ٣٤.
(٣) يعني: باب من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا.
(٤) فتح الحميد ١٥١١/٣.
(٥) تيسير العزيز الحميد ص ٥٤٣.

٣٢- باب قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ ﴾ [١] له صلة قوية بالباب الذي قبله وهو باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله، وقد صرّح بذلك الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله حيث قال : « هذا الباب له صلة قوية بما قبله، لأن ما قبله فيه حكم من أطاع العلماء والأمراء في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله، وهذا فيه الإنكار على من أراد التحاكم إلى غير الله ورسوله ﷺ » [٢]، وقال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله: « هذا الباب من جنس الباب الذي قبله كلاهما في تغيير شرع الله، لكن هذا الباب يخص التحاكم في الخصومات خاصة والباب الذي قبله في التحليل والتحريم عموماً »[٣].

٣٣- ربما كان إرداف الشيخ رحمه الله باب قول الله سبحانه وتعالى :﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ ﴾[٤]، بباب من جحد شيئاً من الأسماء والصفات « ليعلم بذلك أن التحاكم في جميع الأشياء من شرعه، وما وُصف به من الأسماء والصفات إنما بيانه إليه سبحانه وتعالى فيما أخبر به في كتابه أو على لسان رسوله محمد ﷺ لا إلى ما سنح من الآراء والأهواء »[٥].

٣٤- جاء باب قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾[٦]بعد باب من جحد شيئاً من الأسماء والصفات لأنه « لما ذكر المصنف رحمه الله باب الأسماء والصفات وعُلم أن من صفاته المنعم، فهو الذي أنعم على عباده ظاهراً وباطناً، نبّه بهذه الترجمة بأن من كفر نعمة الله بعد معرفتها فقد تطرق بذلك لإنكار صفة من صفاته وجحدها، فأعقبه بهذا الباب، وكذا ما بعده من الأبواب فإن فيها إشارة إلى نفي الإلحاد عن أسمائه وصفاته سبحانه وتعالى »[٧]، قال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله: « هذا الباب ذكره الشيخ رحمه الله بعد باب » مَن جحد شيئاً من الأسماء والصّفات«، لأنّه مِن جنسه، فيه تنقُّصٌ للرُّبوبيّة، فالذي يجحد الأسماء والصّفات قد تنقّص الربوبيّة، وكذلك الذي يُضيفُ النّعم إلى غير

(١) سورة النساء، الآية :٦٠ .
(٢) القول المفيد ٧٤٩/٢، وينظر : فتح الحميد ١٥٩٦/٣ .
(٣) إعانة المستفيد ١١٨/٢.
(٤) سورة النساء، الآية :٦٠ .
(٥) فتح الحميد ١٦٢٠/٤ – ١٦٢١.
(٦) سورة النحل، الآية : ٨٣ .
(٧) فتح الحميد ١٦٨٠/٤.

اللّه سبحانه وتعالى قد تنقّص الرّبوبيّة. »[1] .

٣٥- باب قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[2] أعقب باب قول الله سبحانه وتعالى :﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴿٨٣﴾ ﴾[3] للتأكيد على أن توحيد العبد لا يتم حتى لا يجعل للّه نداً في قلبه، وقوله، وفعله، أوضح ذلك الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله حيث قال : » الترجمة السابقة على قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا ﴿١٦٥﴾ ﴾[4] يقصد بها الشرك الأكبر بأن يجعل للّه نداً في العبادة، والحب، والخوف، والرجاء وغيرها من العبادات، وهذه الترجمة المراد بها الشرك الأصغر كالشرك في الألفاظ كالحلف بغير الله، وكالتشريك بين الله وبين خلقه في الألفاظ كلولا اللّه وفلان، وهذا باللّه وبك، وكإضافة الأشياء ووقوعها لغير الله كلولا الحارس لأتانا اللصوص، ولولا الدواء الفلاني لهلكت ، ولولا حذق فلان في المكسب الفلاني لما حصل، فكل هذا ينافي التوحيد، والواجب أن تضاف الأمور ووقوعها ونفع الأسباب إلى إرادة الله، وإلى الله ابتداءً، ويذكر مع ذلك مرتبة السبب ونفعه فيقول: لولا الله ثم كذا، ليعلم أن الأسباب مربوطة بقضاء اللّه وقدره ، فلا يتم توحيد العبد حتى لا يجعل للّه نداً في قلبه، وقوله، وفعله »[5] .

٣٦- أتى باب ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله والباب الذي يليه بعد باب قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[6] للإشارة إلى بعض أمثلة اتخاذ أندادٍ مع الله، فمن ذلك أن من تمام تعظيم الله وعدم اتخاذ أندادٍ معه القناعة بالحلف به سبحانه وتعالى وترك الحلف بغيره، إذ الحلف بغيره هو من اتخاذ الأنداد، ويشعر بهذا المعنى الحديث الذي ذكره الشيخ رحمه الله بعد الترجمة وهو قوله ﷺ : « لا تحلفوا بآبائكم، من حلف باللّه فليصدق، ومن حُلف له باللّه فليرض، ومن لم يرض فليس من اللّه » [7].

٣٧- ويؤكد ذلك المعنى – أيضاً – مجيء باب قول : ما شاء الله وشئت بعد ذلك، وما ذُكر فيه أن رجلاً قال للنبي ﷺ : « ما شاء الله وشئت، فقال : أجعلتني للّه نداً ؟! بل ما شاء الله وحده »[8] حيث دلّ ذلك على « أن من سوّى العبد بالله ولو في الشرك الأصغر فقد جعله نداً للّه،

(١) إعانة المستفيد ١٤٧/٢.
(٢) سورة البقرة، الآية : ٢٢ .
(٣) سورة النحل، الآية : ٨٣ .
(٤) سورة البقرة، الآية : ١٦٥.
(٥) القول السديد ص ١٠٧.
(٦) سورة البقرة، الآية : ٢٢.
(٧) أخرجه ابن ماجه في كتاب الكفارات، باب من حلف باللّه فليرض ٦٧٩/١، وحسن إسناده ابن حجر في الفتح ٥٣٦/١١ .
(٨) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٤٧/١، والنسائي في السنن الكبرى ٦ /٢٤٥، وصححه الألباني في السلسلة

شاء أم أبى »[1] .

٣٨- وجاء بعده باب من سب الدهر فقد آذى الله، لأن من سب الدهر فقد شارك الدهرية -الذين يعتقدون أن الدهر هو الفاعل- بالفعل وهو : السب، وإن لم يشاركهم في الاعتقاد[2]، قال ابن القيم رحمه الله:« في سب الدهر ثلاث مفاسد:

أحدها : سب من ليس بأهله .

الثانية : أن سبه متضمن الشرك، فإن الساب له إنما سبه لظنه أنه يضر وينفع، وأنه ظالم.

الثالثة : أن السب إنما يقع على من فعل هذه الأفعال »[3] .

٣٩- أوضح الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله مناسبة المجيء بباب التسمّي بقاضي القضاة ونحوه، وباب احترام أسماء الله بعد ذلك فقال :« هاتان الترجمتان من فروع الباب السابق ، وهو أنه يجب أن لا يجعل لله ند في النيات والأقوال والأفعال، فلا يسمى أحد باسم فيه نوع مشاركة لله في أسمائه وصفاته كقاضي القضاة وملك الملوك ونحوها، وحاكم الحكام ، أو بأبي الحكم ونحوه، وكل هذا حفظ للتوحيد ولأسماء الله وصفاته، ودفع لوسائل الشرك حتى في الألفاظ التي يخشى أن يتدرج منها إلى أن يظن مشاركة أحد لله في شيء من خصائصه وحقوقه »[4]، وقال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله: «هذا الباب مشابهٌ للباب الذي قبله» باب من سبّ الدهر فقد آذى الله :« لأن الباب الذي قبله فيه النّهي عن مسبّة الدهر، لأنّ ذلك يؤذي الله سبحانه وتعالى وهذا الباب في النّهي عن التسمِّي بالأسماء الضخمة التي فيها العَظَمة التي لا تليق إلاّ بالله عز وجل، لأنّ هذا يغيظُ الله[5] سبحانه وتعالى، فسبّ الدهر يؤذي الله، وهذا يغيظ الله عز وجل، وكلا الأمرين محرّم شديد التحريم، ثم يأتي بعد هذا الباب: « باب احترام أسماء الله »، وهو كذلك يُشبِه هذين البابين، فهذه الأبواب الثلاثة بعضُها يشبه بعضاً، لكنّها لَمّا كانت متنوِّعة نوّعها المؤلِّف رحمه الله، من أجل أن يُعرف كلُّ شيء على حِدَته مفصَّلاً، لأنّ أمور التّوحيد لا بدّ فيها من التّفصيل والبيان، ولا يكفي فيها الإجمال والاختصار. »[6].

٤٠- كما أن من كمال تعظيم الله سبحانه وتعالى والبعد عن اتخاذ ندٍ معه احترام أسمائه سبحانه وتعالى، وتغيير الاسم لأجل ذلك فبيّن بذلك " وجوب احترام أسماء الله، والحذر

الصحيحة ٥٦/١ .

(١) فتح المجيد ٧٠١/٢، وينظر : إعانة المستفيد ١٦٧/٢ .
(٢) ينظر: تيسير العزيز الحميد ص٥٢٧.
(٣) زاد المعاد ٣٥٥/٢ .
(٤) القول السديد ص٤٩ .
(٥) هذا الإطلاق من باب الخبر وليس من باب التوقيف .
(٦) إعانة المستفيد ١٨٠/٢ .

من امتهانها أو احتقارها، أو تسمية غير الله بها من الأسماء التي اختص بها، ولهذا شرع تغيير الاسم لأجل احترامها وتعظيمها [١]، بل التشبه بأسماء الله شرك مع الله في أسمائه وصفاته[٢].

٤١- بعد أن ذكر الشيخ رحمه الله ما يتعلق بالنهي عن التسمي بقاضي القضاة، وكذا ما يتعلق باحترام أسماء الله، جاء بباب من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول ﷺ فكان ذلك انتقالاً من بيان حال ما هو شنيع إلى بيان حال ماهو أشنع منه، وصاحبه كافر بالإجماع، فقد « أجمع العلماء على كفر من فعل شيئاً من ذلك ؛ فمن استهزأ بالله، أو بكتابه، أو برسوله، أو بدينه كفر ولو هازلاً لم يقصد حقيقة الاستهزاء »[٣] إذ فعله فيه استخفاف بجناب الربوبية والرسالة وذلك مناف للتوحيد[٤]، قال الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله : « من المعلوم أن الاستهزاء والهزل بشيء من هذه أشد من الكفر المجرد، لأن هذا كفر وزيادة احتقار وازدراء، فإن الكفار نوعان : معرضون ومعارضون، فالمعارض المحارب لله ورسوله، القادح بالله وبدينه ورسوله أغلظ كفراً وأعظم فساداً، والهازل بشيء منها من هذا النوع »[٥].

٤٢- باب " قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى ﴿٥٠﴾ ﴾[٦] جاء في سياق الأبواب المشتملة على تعظيم الله، قال الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله : « هذا الباب كالأبواب التي قبله في بيان وجوب تعظيم الله -جل وعلا- في الألفاظ، وأن النعم تنسب إليه، وأن يشكر عليها، فتُعزى إليه، ويقول العبد : هذا أنعم الله عليّ به، والكذب في هذه المسائل، أو أن يتكلم المرء بكلام ليس موافقا للحقيقة، أو هو مخالف لما يعلمه من أن الله -جل وعلا- قد أنعم عليه بذلك، هذا قد يوديه إلى المهالك، وقد يسلب الله -جل وعلا- عنه النعمة بسبب لفظه، فالواجب على العبد أن يتحرز في ألفاظه، خاصة فيما يتصل بالله -جل وعلا-، أو بأسمائه وصفاته، أو بأفعاله وإنعامه، أو بعدله وحكمته. » [٧]، كما أن فيه التحذير من اتخاذ أندادٍ مع الله، فكل « من زعم أنما أوتيه من النعم والرزق فهو بكده وحذقه

(١) التعليق المفيد ص ٢٢٣ .
(٢) ينظر : الجديد في شرح كتاب التوحيد للشيخ القرعاوي ص ٢٨٨ .
(٣) تيسير العزيز الحميد ص ٦١٧ .
(٤) ينظر : تيسير العزيز الحميد ص ٦١٧ .
(٥) القول السديد ص٤٠.
(٦) سورة فصلت، الآية : ٥٠
(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص ٤٨٨- ٤٨٩ .

وفطنته، أو أنه مستحق لذلك لما يظن له على الله من الحق فإن هذا مناف للتوحيد »[١] .

٤٣- ومثله الباب الذي يليه وهو باب قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ ﴿١٩٠﴾ ﴾[٢] فقد قال الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله : « مناسبة هذا الباب للأبواب قبله: أنه وتلك الأبواب في معنى واحد، وذلك المعنى أن شكر النعمة لله -جل وعلا- فيما أنعم به يقتضي أن تنسب إليه -جل وعلا-، وأن يُحمد عليها، ويثنى عليه بها، وأن تستعمل في مراضيه -جل وعلا-، وأن يتحدث بنعمة الله. »[٣]، كما أن « من أنعم الله عليهم بالأولاد، وكمّل الله النعمة بأن جعلهم صالحين في أبدانهم، وتمام ذلك أن يصلحوا في دينهم، فعليهم أن يشكروا الله على أنعامه، وأن لا يعبّدوا أولادهم لغير الله، أو يضيفوا النعم لغير الله، فإن ذلك كفران للنعم، متلف للتوحيد »[٤] .

٤٤- أعقب ذلك بباب قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ ﴿١٨٠﴾ ﴾[٥] لبيان أن من الإلحاد في أسماء الله أن يعبّد بها لغير الله، فتسمية المخلوق بأسماء الله، أوتسمية الله بأسماء المخلوقين شرك في أسماء الله وصفاته[٦].

٤٥- مناسبة الإتيان بباب لا يقال : السلام على الله بعد باب قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿١٨٠﴾ ﴾[٧] ظاهرة، كما ذكر ذلك الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله حيث قال : « مناسبة هذا الباب لما قبله ظاهرة، لأن موضوع الباب الذي قبله إثبات الأسماء الحسنى لله المتضمنة صفاته، وموضوع هذا الباب سلامة صفاته من كل نقص »[٨] .

وقال – أيضاً – : « أعقب المؤلف رحمه الله الباب السابق بهذا الباب إشارة إلى أن الأسماء الحسنى، والصفات العلى لا يلحقها نقص »[٩] .

٤٦- الإتيان بباب : قول : اللهم اغفر لي إن شئت ضمن سياق الأبواب المتعلقة بأسماء الله وصفاته لما يتضمنه ذلك من تنقص لكمال سلطان الله، وكمال جوده وفضله[١٠]، وقد نبّه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله على سبب مجيئه هنا فقال : « قول : اللهم اغفر لي إن شئت يشعر

(١) القول السديد ص ١١٥ .
(٢) سورة الأعراف، الآية : ١٩٠ .
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص٤٩٥ .
(٤) القول السديد ص ١١٧ – ١١٨.
(٥) سورة الأعراف، الآية : ١٨٠ .
(٦) ينظر : الجديد في شرح كتاب التوحيد ص ٢٩٢ .
(٧) سورة الأعراف، الآية : ١٨٠ .
(٨) القول المفيد ٢/٩١٠ .
(٩) المصدر السابق .
(١٠) ينظر : القول المفيد ٢/٩١٥ .

باستغناء العبد عن ربه ... وهذا نقص في توحيد الإنسان، سواء من جهة الألوهية أو الربوبية أو الأسماء والصفات، ولهذا ذكره المصنف في الباب الذي يتعلق بالأسماء والصفات »[١] ، وقال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله: « هذا الباب من جنس الباب الذي قبله، لأنّ الذي يدعو الله –تعالى– يجب أن يعزم الدعاء، ولا يعلّقه بالمشيئة، لأنّه إذا علّقه بالمشيئة تضمّن ذلك أمرين:الأمر الأوّل: أنّ هذا يدلّ على فُتوره في طلب الدعاء من الله سبحانه وتعالى، كأنّه غنيّ عن الله، يقول: إن حصل شيء وإلاَّ ما هو بلازم، فكأنّه فاترٌ في طلبه، وكأنّه غنيّ عن الله سبحانه وتعالى، ولا شكّ أن العبد مفتقرٌ إلى الله –جل وعلا– في كلّ أحواله، لأنّه فقيرٌ إلى الله، ولا ينظُر إلى ما عنده من الأسباب ومن الإمكانيّات، فإنّ هذه الإمكانيّات يمكن أن تزول في لحظة، لا ينظُر إليها ولا يعتمد عليها، فهو فقيرٌ إلى الله مهما كان، ولو كان من أكثر النّاس مالاً وأولاداً ومُلكاً فهو فقيرٌ إلى الله في أن يُبقيَ عليه هذه النعمة وأن ينفعه بها، وإلاَّ فهي عُرضة للزوال في أسرع وقت. هذا معنى، والأمر الثاني: كأنّه يرى بأن الله –جل وعلا– قد يُجيب الدعاء وهو كاره، فـ « إنْ شئتَ » ؛ معناه: أنا لستُ ملزماً لك، أخشى أن يشقّ عليك، لكن إن شئتَ اغفر لي وارحمني، وهذا لا يليق بالله سبحانه وتعالى لأنه تنقص له[٢].

٤٧– جاء بعد ذلك باب لا يقول : عبدي وأمتي وهو في سياق الحديث عن احترام أسماء الله وصفاته حماية للتوحيد، قال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله : « هذا الباب عقده المصنِّف رحمه الله كالباب الذي قبلَه، من أجل احترام أسماء الله وصفاتِه، ومن أجل سدّ الطّرق التي تُفضي إلى الشرك وحماية جانب التّوحيد، وذلك: بتجنُّب الألفاظ الموهمة التي قد يُفهم منها شيءٌ من الشرك، ولو كان المتكلِّم بها لا يقصد المعنى، ولكنّه يتجنّب ذلك من أجل سدّ الباب من أصله »[٣]، وسبب المنع من ذلك كما قال الخطابي رحمه الله (ت ٣٨٨هـ) « لأن الإنسان مربوب متعبد بإخلاص التوحيد لله سبحانه وتعالى وترك الإشراك معه، فكره له المضاهاة بالاسم لئلا يدخل في معنى الشرك »[٤] .

٤٨– وفي سياق التعظيم لله وأسمائه وصفاته، أورد الشيخ رحمه الله بعد ذلك باب لا يُرد من سأل بالله كما صرّح بذلك الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله حيث قال :« هذا الباب مع الباب الذي قبله ومع ما سبقه –كما ذكرنا– كلها في تعظيم الله –جل وعلا–، وربوبيته،

---

(١) القول المفيد ٢/ ٩١٩ .
(٢) إعانة المستفيد ٢/ ٢١٨ .
(٣) إعانة المستفيد ٢/ ٢٢٠ .
(٤) أعلام الحديث ٢/ ١٢٧١.

وأسمائه وصفاته؛ لأن تعظيم ذلك من إكمال التوحيد، ومن تحقيق التوحيد، ومن سأل بالله -جل جلاله- فقد سأل بعظيم، ومن استعاذ بالله فقد استعاذ بعظيم، بل استعاذ بمن له هذا الملكوت، وله تدبير الأمر، بمن كل ما تراه وما لا تراه عبد له -جل وعلا- فكيف يُرد من جعل مالك كل شيء وسيلة حتى تقبل سؤاله؟!، ولهذا كان من تعظيم الله التعظيم الواجب ألا يرد أحد سأل بالله -جل وعلا-، فإذا سأل سؤالا وجعل الله -جل وعلا- هو الوسيلة، فإنه لا يجوز أن يرد تعظيما لله -جل وعلا- »[1].

٤٩- أوضح الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله العلاقة بين باب لا يُرد من سأل بالله، والباب الذي يليه، وهو باب لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة حيث قال : « الباب الأول خطاب للمسؤول، وأنه إذا أدلى على الإنسان أحد بحاجة وتوسل إليه بأعظم الوسائل، وهو السؤال بالله أن يجيبه احتراماً وتعظيماً لحق الله، وأداء لحق أخيه حيث أدلى بهذا السبب الأعظم، والباب الثاني خطاب للسائل، وأن عليه أن يحترم أسماء الله وصفاته، وأن لا يسأل شيئاً من المطالب الدنيوية بوجه الله، بل لا يسأل بوجهه إلا أهم المطالب، وأعظم المقاصد وهي الجنة بما فيها من النعيم المقيم، ورضا الرب، والنظر إلى وجهه الكريم، والتلذذ بخطابه، فهذا المطلب الأسنى هو الذي يُسأل بوجه الله، وأما المطالب الدنيوية، والأمور الدنية وإن كان العبد لا يسألها إلا من ربه فإنه لا يسألها بوجهه »[2] .

٥٠- أورد الشيخ رحمه الله بعد ذلك باب ما جاء في اللو، وكان الإتيان به في سياق الأبواب المتعلقة بأسماء الله وصفاته لأن من جملة أقسام « لو » الاعتراض على القدر، والاعتراض على القدر قدح في مقام الربوبية[3]، وإخلال بما يجب لله من صفات الكمال إذ فيه تنقص لما اتصف الله به من كمال العلم والحكمة والقدرة .

٥١- وباب « النهي عن سب الريح » الذي جاء به الشيخ بعد ذلك، داخل في معنى اتخاذ أنداد مع الله، لأنها - أي الريح - إنما تهب عن إيجاد الله سبحانه وتعالى وخلقه لها وأمره، لأنه هو الذي أوجدها وأمرها، فمسبتها سبة للفاعل، وهو الله سبحانه وتعالى[4]، كما أن فيه تنقصاً لله سبحانه وتعالى، قال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله : « هذا الباب من جنس الأبواب السابقة التي فيها النّهي عن سبّ الدهر، والنّهي عن قول: « لو » وغير ذلك، والنّهي عن التنجيم، كلّ

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص ٥٢٢- ٥٢٣ .
(٢) القول السديد ص ١٢٤.
(٣) ينظر : القول المفيد ٢/٩٥٨.
(٤) فتح المجيد ٢/٧٧٥.

ما فيه إضافة الأشياء إلى غيرِ الله سبحانه وتعالى فإنّه منهيٌّ عنه، لأنّ الأُمور كلّها بيد الله عز وجل، وهو خالقُها ومدبِّرها فتُضاف إليه عز وجل ولا تُضاف إلى غيره لا إضافة سبّ ولا إضافة مدح، لأنّ في هذا تنقُّصاً لله سبحانه وتعالى وإسناد الأمور إلى غيرِه »[١].

٥٢- ذكر الشيخ رحمه الله بعد ذلك باب قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾[٢] وهذا له تعلق بتعظيم أسماء الله وصفاته، وذلك أنه « لا يتم للعبد إيمان ولا توحيد حتى يعتقد جميع ما أخبر الله به من أسمائه وصفاته وكماله ، وتصديقه بكل ما أخبر به، وأنه يفعله، وما وعد به من نصر الدين، وإحقاق الحق، وإبطال الباطل، فاعتقاد هذا من الإيمان، وطمأنينة القلب بذلك من الإيمان، وكل ظن ينافي ذلك فإنه من ظنون الجاهلية النافية للتوحيد لأنها سوء ظن بالله، ونفي لكماله، وتكذيب لخبره، وشك في وعده »[٣]، قال صالح آل الشيخ وفقه الله : « الله -جل وعلا- موصوف بصفات الكمال، وله -جل وعلا- أفعال الحكمة، وأفعال العدل، وأفعال الرحمه والبر، فهو سبحانه كامل في أسمائه، كامل في صفاته، كامل في ربوبيته، ومن كماله في ربوبيته وفي أسمائه وصفاته أنه لا يفعل الشيء إلا لحكمة بالغة، والحكمة هي: أنه -جل وعلا- يضع الأمور في مواضعها التي توافق الغايات المحمودة منها، وهذا دليل الكمال. فالله -جل وعلا- له صفات الكمال وله نعوت الجلال والجمال، فلهذا وجب لكماله -جل وعلا- أن يُظنَّ به ظن الحق، وأن لا يُظن به ظن السوء، وأن يعتقد فيه ما يجب لجلاله -جل وعلا- من تمام الحكمة، وكمال العدل، وكمال الرحمه، وكمال أسمائه وصفاته سبحانه وتعالى [٤] .

٥٣- وجه مجيء باب ما جاء في منكري القدر بعد ذلك أمران :

أولهما : أن القدر له تعلق بتوحيد الأسماء والصفات، لأنه من صفات الكمال لله عز وجل[٥] .

والثاني : أن الأبواب السابقة له فيها التحذير من الاعتراض على القدر، فذكر هنا ما جاء في الوعيد على من أنكره تنبيهاً على وجوب الإيمان به[٦].

٥٤- ولما كان الكلام مستمراً عن التحذير من اتخاذ أندادٍ مع الله، أتى الشيخ رحمه الله بباب ما جاء في المصورين قال الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله « هذا من فروع الباب

(١) إعانة المستفيد ٢/٢٣٦.
(٢) سورة آل عمران، الآية : ١٥٤.
(٣) القول السديد ص ١٢٧ – ١٢٩، وينظر : تيسير العزيز الحميد ص ٦٧١، والجامع الفريد ص ٢١٤ .
(٤) التمهيد ص ٥٣٩-٥٤٠.
(٥) ينظر : القول المفيد ٢/٩٨٤ .
(٦) ينظر : تيسير العزيز الحميد ص ٦٨٥، و التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص ٥٤٩ .

السابق أنه لايحل أن يجعل لله نداً في النيات، والأقوال، والأفعال، والند المشابه ولو بوجه بعيد، فاتخاذ الصور الحيوانية تشبّهٌ بخلق الله، وكذب على الخلقة الإلهية، وتمويه وتزوير، فلذلك زجر الشارع عنه »[١].

٥٥- من كمال التعظيم لله سبحانه وتعالى الحذر من كثرة الحلف به، ولذا جاء بعد ذلك بباب ما جاء في كثرة الحلف، لأن كثرة الحلف بها " يدل على أنه ليس في قلب الحالف من تعظيم الله ما يقتضي هيبة الحلف بالله، وتعظيمُ الله سبحانه وتعالى من تمام التوحيد"[٢].

٥٦- وإذا كان كثرة الحلف بالله دليل على عدم تعظيمه سبحانه وتعالى فكذلك « عدم الوفاء بعهد الله تنقص له، وهذا مخل بالتوحيد »[٣] فناسب أن يأتي بعد ذلك بباب ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه ﷺ.

٥٧- ولبيان مثال آخر على عدم التعظيم لله، أورد الشيخ رحمه الله بعد ذلك باب ما جاء في الإقسام على الله لأن « الإقسام على الله جرأة على الله، ونقص في التوحيد، وضعف في الإيمان »[٤].

٥٨- ومن عدم التعظيم لله عز وجل[٥] الذي حذر منه الشيخ رحمه الله ما ذكره بعد ذلك في باب لا يستشفع بالله على خلقه حيث إن الاستشفاع بالله على خلقه تنقص له سبحانه وتعالى«[٦] فهو سبحانه وتعالى أعظم شأناً من أن يتوسل إلى خلقه لأن رتبة المتوسل به غالباً دون رتبة المتوسل إليه، وذلك من سوء الأدب مع الله فيتعين تركه، فإن الشفعاء لا يشفعون عنده إلا بإذنه، وكلهم يخافونه فكيف يعكس الأمر فيُجعل هو الشافع، وهو الكبير العظيم الذي خضعت له الرقاب، وذلت له الكائنات بأسرها ؟! »[٧].

٥٩- وقبل أن يختم الشيخ رحمه الله كتاب التوحيد، أتى بباب ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد، وسده طرق الشرك للتنبيه على أن النبي ﷺ لم يكتف بحماية التوحيد فقط، بل حمى حماه أيضاً والحمى غير الذات، وخارج عن الذات[٨]، وحمايته ﷺ حمى التوحيد صونه عما يشوبه من الأقوال والأعمال التي يضمحل معها التوحيد أو ينقص، وقد اشتمل هذا الكتاب مع اختصاره على ذلك أو أكثر، وعلى النهي عما ينافي التوحيد أو يضعفه، يعرف ذلك من تدبره[٩].

---

(١) القول السديد ص١٣١ – ١٣٢.
(٢) القول المفيد ١٠٤٢/٢.
(٣) القول المفيد ١٠٦٥/٢.
(٤) التعليق المفيد ٢٧٥.
(٥) قد يلحظ القارئ الكريم تكرار التأكيد على قضية اتخاذ أنداد مع الله، وكذا عدم التعظيم لله وهذان الأمران يستوعبان جميع مظاهر الشرك، وليس خاصاً بما ذكر.
(٦) القول المفيد ١٠٩٤/٢.
(٧) القول السديد ص ١٣٦– ١٣٧.
(٨) التعليق المفيد ص ٢٧٩.
(٩) حاشية ابن قاسم ص ٣٩٣.

٦٠- ختم الشيخ رحمه الله كتاب التوحيد بباب ما جاء في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴿٦٧﴾ ﴾[١] فكان ذلك من أحسن ما يختم به هذا الكتاب النافع الجامع، وقد أوضح ذلك الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله فقال : « ختم كتابه بتوحيد الأسماء والصفات، لأن أكثر العامة لم يكن لهم التفات إلى هذا العلم الذي خاض فيه من لا ينتسب إلى العلم، وأما من ينتسب إلى العلم فهم أخذوا عمن خاض في هذه العلوم، وأحسنوا الظن بأهل الكلام، وظنوا أنهم على شيء، فقبلوا ما وجدوه عنهم، فقرروا مذهب الجهمية، وألحدوا في توحيد الأسماء والصفات، وخالفوا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما عليه سلف الأمة وأئمة الحديث والتفسير من المتقدمين. وما زال أهل السنة متمسكين بذلك، لكنهم قلّوا، فهدى الله هذا الإمام إلى معرفة أنواع التوحيد، فقررها بأدلتها، فلله الحمد على توفيقه وهدايته إلى الحق حين اشتدت غربة الإسلام، فضلّ عنه من ضل من أهل القرى والأمصار وغيرهم »[٢].

كما أبان الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله عن وجه مناسبة ختم الكتاب بهذا الباب فقال : « ختم المصنف رحمه الله كتابه بهذه الترجمة، وذكر النصوص الدالة على عظمة الرب، وكبريائه، ومجده، وجلاله، وخضوع المخلوقات بأسرها لعزته، لأن هذه النعوت العظيمة، والأوصاف الكاملة أكبر الأدلة والبراهين على أنه المعبود وحده، والمحمود وحده الذي يجب أن يبذل له غاية الذل والتعظيم، وغاية الحب والتأله، وأنه الحق وما سواه باطل، وهذه حقيقة التوحيد ولبه، وروحه وسره الإخلاص، فنسأل الله أن يملأ قلوبنا من معرفته، ومحبته، والإنابة إليه، إنه جواد كريم »[٣].

وقال الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله : « هذا الباب ختم به إمام هذه الدعوة -شيخ الإسلام والمسلمين- محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- كتاب التوحيد، وخَتْمه هذا الكتاب بهذا الباب ختم عظيم؛ لأن مَن علم حقيقة ما اشتمل عليه هذا الباب من وصف الله -جل وعلا- وعظمة الله -جل وعلا- فإنه لا يملك إلا أن يذل ذلاً حقيقياً، ويخضع خضوعاً عظيماً للرب جل جلاله »[٤].

* * *

(١) سورة الزمر، الآية : ٦٧ .
(٢) قرة عيون الموحدين ص٢٦٣ .
(٣) القول السديد ص ١٣٨ – ١٤١.
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص ٥٨٨-٥٨٩.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له على التوفيق والامتنان والفضل والإنعام لما يسّر من إكمال هذه الدراسة التي كان من أهم نتائجها :

١- أن كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العباد، والذي ألفه شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله من أعظم الكتب قدراً، وأكثرها نفعاً، وأفضلها جمعاً، وأحسنها ترتيباً وتنظيماً .

٢- بروز الجهد العظيم لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في تأليف هذا الكتاب من خلال اختياره لتراجم الأبواب، وكذا ترتيبها .

٣- عناية الشيخ رحمه الله بتراجم الأبواب عناية فائقة، وذلك بتنويع مسلكه فيها، واختياره لها، ومراعاة دلالاتها ومقاصدها .

٤- أظهرت تراجم أبواب الكتاب ما يملكه الشيخ رحمه الله من دقة في الاستنباط، وقوة في الاستدلال .

٥- حسن تنظيم الكتاب، وترتيب أبوابه أوضح ما يتميز به الشيخ رحمه الله من تمكن في الكتابة والتأليف، وجودة في العرض والأسلوب .

٦- برع الشيخ رحمه الله براعة تامة في التعليم بالتدرج، وذلك ظاهر في ترتيب أبواب الكتاب.

٧- المناسبة بين أبواب الكتاب، ووجود العلاقة بينها دليل واضح على عناية الشيخ رحمه الله بالترتيب .

٨- جعل الشيخ رحمه الله الأبواب الستة الأولى لبيان التوحيد، وفضله، والتحذير من ضده، ثم الدعوة إليه، وتفسير معناه .

٩- وبقية الأبواب ذكر فيها أنواعاً من الشرك الأكبر والأصغر .

١٠- مع صغر حجم الكتاب واختصاره إلا أنه استوفى بيان جنس العبادة التي يجب إخلاصها لله بالتنبيه على بعض أنواعها، وبيان ما يضادها من الشرك بالله عز وجل في العبادات، والإرادات، والألفاظ .

١١- اختار الشيخ رحمه الله لخاتمة أبواب الكتاب ترجمة ذات دلالة كبرى ومغزى عظيم فيما رامه من مقصد عظيم لهذا الكتاب النفيس .

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

فهرس المصادر والمراجع:

١- **إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد**، صالح بن فوزان الفوزان، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.

٢- **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**، حمد بن محمد الخطابي، تحقيق د. محمد بن سعد آل سعود، نشر مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣- **التعليق المفيد على كتاب التوحيد**، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، نشر مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

٤- **التمهيد لشرح كتاب التوحيد**، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، نشر دار التوحيد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٥- **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**، سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ.

٦- **الجامع الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٧- **الجامع الفريد للأسئلة والأجوبة في علم التوحيد**، عبدالله بن جارالله الجارالله، مطابع الإشعاع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٨- **الجديد في شرح كتاب التوحيد**، محمد بن عبدالعزيز القرعاوي، مطابع نجد، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

٩- **حاشية كتاب التوحيد**، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

١٠- **حياة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وآثاره العلمية ضمن بحوث ندوة دعوة الشيخ محمد ابن عبدالوهاب**، إسماعيل بن محمد الأنصاري، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

١١- **الدر النضيد على أبواب التوحيد**، سليمان بن عبدالرحمن الحمدان، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

١٢- **الدر النضيد في تخريج كتاب التوحيد**، صالح بن عبدالله العصيمي، نشر دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

١٣- **الدرر السنية**، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ.

١٤- **الدليل إلى المتون العلمية**، الشيخ عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي .

١٥- **روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام**، حسين بن غنام، تحقيق محمود جبرة الله، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢م .

١٦- **زاد المعاد في هدي خير العباد**، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ .

١٧- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الرابعة ١٣٨٨هـ .

١٨- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت .

١٩- **سنن أبي داود**، **سليمان بن الأشعث**، مراجعة وضبط وتعليق د. محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض .

٢٠- **السنن الكبرى** للنسائي، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

٢١- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض .

٢٢- **شرح صحيح مسلم**، يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، ١٤٠١هـ .

٢٣- **الشيخ محمد بن عبدالوهاب حياته وفكره**، د. عبدالله الصالح العثيمين، دار العلوم، الرياض .

٢٤- **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد الحلواني ومحمد شودري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ .

٢٥- **صحيح مسلم**، أبي الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة .

٢٦- **عقيدة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي**، د . صالح بن عبدالله العبود، دار الحسن للنشر والتوزيع، الأردن .

٢٧- **عناية العلماء بكتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبدالوهاب**، عبدالإله بن عثمان الشايع، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

٢٨- **عنوان المجد في تاريخ نجد**، عثمان بن بشر، نشر دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، الطبعة الرابعة ١٩٨٢م .

٢٩- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن حجر العسقلاني، دار الفكر بإشراف محب الدين الخطيب، ١٣٨٠هـ.

٣٠- **فتح الحميد في شرح التوحيد**، عثمان بن عبدالعزيز بن منصور، تحقيق د. سعود العريفي، ود.حسين السعيدي، نشر دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٣١- **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب، تحقيق الوليد بن عبدالرحمن الفريان، دار الصميعي، الرياض،الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٣٢- **قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين**، الشيخ عبد الرحمن بن حسن، تحقيق الشيخ إسماعيل الأنصاري، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض،١٤٠٤هـ.

٣٣- **القول السديد في مقاصد التوحيد**، عبدالرحمن بن ناصر بن سعدي، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٣٤- **القول المفيد على كتاب التوحيد**، محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان، الرياض، دار الثريا، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٥- **كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد**، محمد بن عبدالوهاب، نشر دار ابن خزيمة، الرياض، ١٤١٤هـ.

٣٦- **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق د. عبدالعزيز الشهوان، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

٣٧- **مجموع الفتاوى**، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم وساعده ابنه محمد، إدارة المساحة العسكرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ.

٣٨- **المسائل المنثورة " فتاوى الإمام النووي "** علاء الدين بن العطار، تحقيق محمد الحجار، نشر دار السلام، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.

٣٩- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

٤٠- **مغني المريد الجامع لشروح كتاب التوحيد**، عبدالمنعم إبراهيم، نشر مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.

٤١- **منهج شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في التأليف**، عبدالمحسن بن حمد العباد، مطابع الحميضي، الرياض.

* * *



مقدمة :

الحمدلله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير رسله وصفوة خلقه،نبينا محمد أفضل صلاة وأزكى تسليم ، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن القضاء والحسبة ولايتان شرعيتان عظيمتان، رفع الشارع الحكيم مكانتهما وأعلى شأنهما، لما لهما من أثر عظيم على أفراد الأمة ومجموعها،وفي تطبيق شرع الله على أرضه بين خلقه، وحفظ الضرورات ومنع التعدي على حدود الله، وغمط المخلوقين حقوقهم، ورد المظالم، ومنع فشو المنكرات وترك المأمورات ، ولذلك فإن ولايتي القضاء والحسبة تشتركان في الغاية والهدف وإن اختلفت الوسيلة ،وتبعا لذلك فقد أولى علماء الإسلام منذ الصدر الأول هاتين الولايتين أشد الاهتمام في تبيين أحكامهما وشروطهما وشروط وصفات من يتولاهما، وبيان تصرفاتهما فيما يجب ويحرم ويكره ويستحب ويباح، وكان الإمام الماوردي رحمه الله تعالى من الرواد الأوائل الذين تناولوا هاتين الولايتين وكان ذلك ضمن اهتمامه رحمه الله تعالى بالسياسة الشرعية بوجه عام حيث يعد مصنفه الأحكام السلطانية أهم المصنفات في هذا المجال، حيث تناول فيه الولايات الشرعية تناولا مفصلا في ترتيب محكم وبيان متقن.

وقد تحدث الإمام الماوردي رحمه الله عن مقارنة بين الحسبة والقضاء في مستهل حديثه عن ولاية الحسبة حيث عقد مقارنة بين فيها أوجه الشبه والاختلاف بين هاتين الولايتين ليعلم القاريء والمتعلم أن هناك فرقا واضحا بين هاتين الولايتين، وإن ظهر بينهما تداخل أو تشابه في بعض المواضع، وسأتناول هذه المقارنة بشيء من التفصيل في هذا البحث بعون الله تعالى.

أهمية الموضوع:تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية دراسة الحسبة وتأصيلها وبيان العلاقة بين هاتين الولايتين وبيان حدود الصلاحيات مما يحتاجه الباحث في هذا المجال ، وتخصيص الماوردي بهذه الدراسة لكون الماوردي رحمه الله من الأوائل القلائل الذين تناولوا هذه العلاقة، سيما وهو من أوائل من قاموا بتأصيل علم الحسبة وتدوينه.

التعريف بمصطلحات العنوان:

العلاقة:بفتح العين في المعاني وبكسر العين في المحسوسات ، مصدر علق، الارتباط، أو الأمر المشترك بين الشيئين كالعلية والإضافة[1]

---

(١) انظر: د. محمد رواس قلعه جي، معجم لغة الفقهاء ،دار النفائس،١٤١٦هـ ،مادة علاقة، ص ٢٨٨.

الحسبة: الحسبة في اللغة:الحِسبة مصدر احتسابك الأجر على الله تعالى ، تقول فعلته حِسْبةً ، واحتسب فيه احتساباً، والاحتساب : طلب الأجر ، .. والاحتساب من الحسب كالاعتداد من العد ، وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله تعالى : احتسبه ، لأن له حينئذٍ أن يعتد عمله.[1]

وفي الاصطلاح : يعرف العلماء الحسبة في الاصطلاح بأنها : (أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا أُظهر فعله)[2]وهذا التعريف يعد أجمع وأمنع تعريف للحسبة كما قرر ذلك بعض العلماء.[3]

والمحتسب إذا أطلق في هذا البحث فإنه يراد به المحتسب الرسمي.

القضاء: الحكم، والفصل في الخصومات.[4]

الماوردي: ستأتي ترجمته مفصلة في تمهيد هذا البحث بإذن الله تعالى.

والتعريف الإجرائي لهذا البحث:

هو عرض لأوجه التوافق والقصور والزيادة والتكامل والتنازع بين ولايتي الحسبة والقضاء في آراء الإمام الماوردي المستقاة من مؤلفاته التي وصلت إلينا.

أهداف البحث:

١- التعرف على آراء الإمام الماوردي رحمه الله في العلاقة بين القضاء والحسبة.

٢- بيان مكانة الحسبة بين الولايات الشرعية.

منهج البحث:

سيعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي وهو المنهج الذي يتتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعها [5].

تساؤلات البحث:

١- ما رأي الماوردي رحمه الله حول موافقة الحسبة لأحكام القضاء؟

٢- ما رأي الماوردي رحمه الله حول زيادة الحسبة على القضاء؟

---

(١) جمال الدين بن منظور الأنصاري ، لسان العرب ، إعداد وتصنيف : يوسف خياط (لبنان ، بيروت : دار لسان العرب)٦٣٠/١ ، مادة حسب.

(٢) الإمام أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية (لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي)، ص ٣٩١ ، واختاره أ.د. محمد رواس قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، بيروت، دار النفائس، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، مادة حسب، ١٥٨.

(٣) يقرر ذلك فضيلة الأستاذ الدكتور فضل إلهي ، في كتابه الحسبة تعريفها ، ومشروعيتها ، ووجوبها (باكستان ، سيتلائيت تاؤن : إدارة ترجمان الإسلام ، ط ٢ ١٤١٣هـ ١٩٩٣م) ، ص ٢٠ .

(٤) د.محمد رواس قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مادء قضاء، ص٣٣٣.

(٥) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، عبد الرحمن حنبكة الميداني، جدة ،دار البشير ،ط ٧ ، ١٤٢٥هـ .، ص ١٨٨

٣- ما رأي الماوردي رحمه الله حول قصور الحسبة عن القضاء؟

٤- ما رأي الماوردي رحمه الله حول التكامل بين القضاء والحسبة؟

٥- مارأي الإمام الماوردي رحمه الله حو سلطة المحتسب على القاضي وسلطة القاضي على المحتسب؟

٦- مارأي الإمام الماوردي رحمه الله حو التكامل بين القضاء والحسبة؟

تقسيمات البحث:

تمهيد:

ويتضمن :

١- ترجمة الإمام الماوردي وعنايته بالسياسة الشرعية.

٢- مكانة الحسبة بين الولايات الشرعية.

المبحث الأول: موافقة الحسبة لأحكام القضاء.

المبحث الثاني: زيادة الحسبة على القضاء.

المبحث الثالث: قصور الحسبة عن القضاء.

المبحث الرابع: التكامل بين القضاء والحسبة.

المبحث الخامس: سلطة المحتسب على القاضي وسلطة القاضي على المحتسب.

المبحث السادس: تنازع الاختصاصات بين الحسبة والقضاء.

خاتمة .

* * *

تمهيد:

١- ترجمة الإمام الماوردي رحمه الله وعنايته بالسياسة الشرعية:

هو الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، لقب بالماوردي وهو لقب عائلة نسبة إلى بيع ماء الورد أو عمله فيه، وقد اشتهر بهذا اللقب حتى أن كتب الشافعية وغيرها تنصرف إليه

مولده: ولد الإمام الماوردي في البصرة سنة ٣٦٤هـ.

شيوخه: كان أبرز شيوخه رحمه الله الإمام الصيمري والإمام الإسفراييني، وأبو محمد الخوارزمي في الفقه.

ومن شيوخه في الحديث: أبو علي الحسن الجبلي، ومحمد بن علي المنقري، وابن المارستاني وغيرهم.

تلاميذه: من أبرزهم أبو الفضل عبدالملك الهمداني المعروف بالمقدسي، والخطيب البغدادي، وابن الباقلاني،وابن كادش العكبري، والجرجاني، وابن عربية، والقشيري المعروف بركن الإسلام وغيرهم كثير.

موقف عجيب للماوردي مع مؤلفاته:

قال ابن خلكان: قيل: إنه لم يظهر شيئًا من تصانيفه في حياته، وإنما جمع كلها في موضع، فلما دنت وفاته، قال لشخص يثق إليه: الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصنيفي، وإنما لم أظهرها؛ لأني لم أجد نية خالصة لله تعالى، لم يَشُبها كدرٌ، فإن عاينت الموتَ ووقعت في النزع فاجعل يدك في يديّ، فإن قبضتُ عليها وعصرتها، فاعلم أنه لم يُقبل منّي شيء منها، فاعمد إلى الكتب وألقها في دجلة ليلاً، وإن بسطتُ يدي، ولم أقبض على يدك فاعلم أنها قبلت، وأني قد ظفرتُ بما كنتُ أرجوه من النية الخالصة.

قال ذلك الشخص: فلما قارب الموتَ وضعتُ يدي في يده فبسطها، ولم يقبض على يدي، فعلمتُ أنها علامة القبول، فأظهرتُ كتبه بعده[1] .

عناية الإمام الماوردي رحمه الله بالسياسة الشرعية:

يقول الإمام الماوردي في مقدمة كتابه الأحكام السلطانية: (ولما كانت الأحكام السلطانية بولاة الأمور أحق، وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع

---

(١) ابن خلكان ـ وفيات الأعيان ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ـ (١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م) وفيات الأعيان ، لابن خلكان، ٣ / ٢٨٢.

تشاغلهم بالسياسة والتدبير، أفردت لها كتاباً امتثلت فيه أمر من لزمت طاعته، ليعلم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه، وماعليه منها فيوفيه، توخياً للعدل في تنفيذه وقضائه، وتحرياً للنصفة في أخذه وعطائه)[١]

ويظهر مماذكره الإمام الماوردي رحمه الله أن خليفة زمانه في ذلك الوقت لم يجد مصنفاً يفي بهذا الغرض، تجتمع فيه أحكام السياسة الشرعية فأمر الإمام الماوردي بتأليف هذا المصنف، وذلك يدل على أسبقية الإمام الماوردي في هذا المجال، فكان هذا المصنف مرجعا لايستغني عنه باحث في السياسة الشرعية، لما تميز به هذا المؤلف من دقة وتبويب وتفصيل لأحكام السياسة الشرعية وولاياتها، حيث قسم الإمام الماوردي رحمه الله كتاب الأحكام السلطانية إلى عشرين بابا بدأها بباب عن عقد الإمامة، ثم تقليد الوزارة، ثم تقليد الإمارة على البلاد،ثم في تقليد الإمارة على الجهاد،ثم في الولاية على المصالح، ثم في ولاية القضاء، ثم في ولاية المظالم،ثم في ولاية النقابة على ذوي الأنساب، ثم في الولاية على إمامة الصلوات، ثم في الولاية على الحج ، ثم في الولاية على الصدقات، ثم في قسم الفيء والغنيمة،ثم في وضع الجزية والخراج، ثم فيما تختلف أحكامه من البلاد، ثم في إحياء الموات واستخراج المياه،ثم في الحمى والأرفاق،ثم في أحكام الإقطاع، ثم في وضع الديوان وذكر أحكامه، ثم في أحكام الجرائم، ثم في أحكام الحسبة.

وبالإضافة إلى هذا المصنف الهام في السياسة الشرعية الذي تناول فيه الماوردي رحمه الله السياسة الشرعية بإجمال لايخلو من بيان وتفصيل، نجد للماوردي رحمه الله مصنفات في هذا المجال أكثر تخصصا، منها مصنفه في قوانين الوزارة وسياسة الملك[٢] ، ومصنفه تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك،[٣] ومصنفه نصيحة الملوك[٤]،ومن مصنفاته القيمة أيضاً مصنفه الرتبة في طلب الحسبة[٥] حيث تناول فيه أحكام الحسبة بشكل تطبيقي حيث قسم كتابه إلى سبعين باباً بين في الباب الأول شرائط

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية،ص ٢٧
(٢) تحقيق: د.فؤاد عبدالمنعم أحمد و د.محمد سليمان داود، طبع عام ١٣٩٨هـ
(٣) لايزال هذا الكتاب مخطوطا ويوجد منه نسختان إحداهما في غوتا في ألمانيا وتقع في٦٥ ورقة، والثانية في مكتبة الآداب بطهران وتقع في ١٢ ورقة.
(٤) لايزال هذا الكتاب مخطوطا ويقع في ٦٣ ورقة ، ويوجد في المكتبة الوطنية بباريس.
(٥) دراسة وتحقيق: أحمد جابر زيدان،(مصر، القاهرة، دار الرسالة،٢٠٠٢م) وقد أثبت هذا الباحث في مقدمة التحقيق نسبة هذا الكتاب بشكل مؤكد للإمام الماوردي بعد أن قابله بالمخطوطات المتوفرة سواء ماكان منها للشيزري أو ابن الرفعة أو غيرهما وبين أن أصل هذا الكتاب من تأليف الإمام الماوردي ألفه في الحسبة مستقلة بعد أن تناولها كإحدى الولايات الدينية في كتابه الأحكام السلطانية.انظر :ص٤٥ ومابعدها من هذا الكتاب.

الحسبة وصفات المحتسب، وفي الباب الثاني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم تحدث في الأبواب من الثالث وحتى التاسع والستين عن الاحتساب على بعض أصحاب الولايات كالأمراء والولاة،والقضاة، وغيرهم كالمؤذنين ومؤدبي الصبيان والوعاظ والشهود، وأصحاب المهن، ثم تحدث في الباب السبعين من كتابه عن تفاصيل في من أمور الحسبة لم تذكر في غيره.

وبالإضافة إلى عناية الإمام الماوردي رحمه الله بالسياسة الشرعية بالتأليف لها في مؤلفات مستقلة، فإن مؤلفاته الأخرى لاتخلو من تناول لها ولاسيما في مؤلفه القيم في الفقه الحاوي الكبير[١].

وقد ترجمت بعض مؤلفات الإمام الماوردي إلى لغات أخرى ككتاب أدب الدنيا والدين الذي ترجم إلى اللغة الفرنسية[٢] .

وفاته: توفي الإمام الماوردي رحمه الله في الثلاثين من ربيع الأول سنة ٤٥٠هـ[٣] .

٢- **مكانة الحسبة بين الولايات الشرعية:**

حينما تطلق المقارنة بين القضاء والحسبة قد يخطر لذهن السامع أنه هذه مقارنة لاأساس لها، بمعنى أن القضاء في مكانة أعلى من الحسبة فلا مجال للمقارنة.

والحقيقة أن هذا الفهم فيه نظر : فلاتعني المقارنة أن الحسبة في مكانة أعلى أو أقل من القضاء وليس ذلك غرض المقارنة، فإن كلاً من الحسبة والقضاء يقومان بعمل جليل عظيم، ولكن المقارنة لبيان أن ولايتي القضاء والحسبة ليس بينهما ازدواج ، بل إن بينهما تكاملا يتضح في أن كلا منهما يقوم بعمل مختلف أو مكمل لعمل الآخر ، كما أن المقارنة لا تعني أن ولاية الحسبة أقل من ولاية القضاء، فإن ولاية الحسبة من أجل الولايات وأشرفها ويكفي لشرفها وعظم قدرها أن النبي صلى الله عليه وسلم احتسب بنفسه بلسانه ويده فعن أبي هريرة رضي الله عنه : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلاً فَقَالَ مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ أَفَلاَ جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي ».[٤]

(١) يقع في ٢٢ مجلداً ونشرته دار الكتاب العلمية.
(٢) ترجمه للفرنسية حمزة يحياوي(لبنان، صيدا، المكتبة العصرية).
(٣) راجع ترجمة الإمام الماوردي في :البداية والنهاية لابن كثير، دار الفكر، ١٢/ ٨٠-٨٦، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ١٠٢/١٢، طبقات الشافعية للسبكي، ٣٠٣/٣، تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ٢١٠/٢
(٤) رواه مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، (لبنان ، بيروت : دار إحياء التراث) كتاب الإيمان ، باب قول النبي ﷺ من غشنا ، رقم ١٠٢،٩٩/١ .

واحتسب خلفاؤه الراشدون بأنفسهم أيضا فقد روي عن عمر رضى الله عنه :«أنهُ رأى رَجُلاً شَابَ اللَبَنَ بِالمَاءِ للبيْعِ فَأَرَاقَهُ».[١] وكان عمر رضي الله عنه يمارس الحسبة بنفسه في الأسواق فقد روي عنه كان يحمل الدرة ويطوف بها في سوق المدينة[٢] واشتهر عمر رضي الله عنه بقيامه بالحسبة حتى ظن بعض الناس خطأ أنه أول من قام بهذا الأمر[٣] وكان علي رضي الله عنه يقوم بالاحتساب بنفسه فيتجول في الأسواق حاملا درته آمرا بالمعروف وناهياً عن المنكر[٤]

وليس هذا البحث للحديث عن مكانة الحسبة أو مكانة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس من شك في عظم مكانة الحسبة وأهميتها، ولكن أوردت ذلك حتى لايظن أن في المقارنة بين الحسبة والقضاء تقليلاً من شأن الحسبة أو تهويناً من أهميتها وفضلها.

* * *

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية ، الحسبة ، ص ٦٠ ، وقد قال شيخ الإسلام تعليقاً على هذا الأثر : وهذا ثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أ.هـ .

(٢) الإمام أبي جعفر الطبري، تاريخ الأمم والملوك،ت محمد أبي الفضل إبراهيم(لبنان، بيروت، دار سويدان)٤/ ٢٠٩ .

(٣) د. فضل إلهي ،الحسبة في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم(باكستان، إدارة ترجمان الإسلام،ط١ ١٤١٠هـ) ٢٢.

(٤) الإمام ابن سعد، الطبقات الكبرى،(لبنان، بيروت، دار صادر،١٣٧٧هـ) ٣/ ٢٨.

المبحث الأول :موافقة الحسبة لأحكام القضاء:

ذكر الإمام الماوردي وجهين من وجوه موافقة الحسبة لأحكام القضاء

الوجه الأول:

(أحدهما جواز الاستعداء إليه وسماعه دعوى المستعدي على المستعدى عليه في حقوق الآدميين ، وليس هذا على عموم الدعاوى ، وإنما يختص بثلاثة أنواع من الدعوى : أحدها أن يكون فيما يتعلق ببخس وتطفيف في كيل أو وزن .

...الثاني:

ما يتعلق بغش أو تدليس في مبيع أو ثمن .

... الثالث:

فيما يتعلق بمطل وتأخير لدين مستحق مع المكنة ، وإنما جاز نظره في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى دون ما عداها من سائر الدعاوى لتعلقها بمنكر ظاهر هو منصوب لإزالته واختصاصها بمعروف بين هو مندوب إلى إقامته ; لأن موضوع الحسبة إلزام الحقوق والمعونة على استيفائها ، وليس للناظر فيها أن يتجاوز ذلك إلى الحكم الناجز والفصل البات،فهذا أحد وجهي الموافقة)[1] .

وضع القاضي للاستعداء إليه ولسماع الخصومات وللفصل بين الناس فيما يحدث بينهم ووالي الحسبة يتشابه مع القاضي في ذلك في هذه الحالات الثلاث التي ذكرها الماوردي رحمه الله فالحالتان الأوليان يتعلقان بقضايا الغش التجاري بأنواعها سواء ماتعلق منها بغش في ذات المبيع أو غش في مقداره وهو ماعبر عنه بالبخس أو التطفيف في الكيل والوزن، وذلك لأن الاحتساب على قضايا الغش من صميم عمل المحتسب فيكون سماعه للدعاوى في هذا المجال تتميما لعمله، وجزءاً من الاختصاص الموكل إليه.

وفي النوع الثالث ينظر المحتسب في قضايا مطل الدين وذلك لأن طبيعة عمل المحتسب تقوم على سرعة الفصل في القضايا وسرعة التنفيذ، سيما ومثل هذا الأمر يتعلق بالحركة الاقتصادية اليومية ومعاش الناس مما يستلزم سرعة النظر فيه وقد لايتاح مثل ذلك للقاضي ولذلك كان من المناسب أن يكون ذلك من صلاحية المحتسب.

الوجه الثاني:

ثم يقول الماوردي رحمه الله : « والوجه الثاني أن له إلزام المدعى عليه للخروج من الحق الذي عليه وليس هذا على العموم في كل الحقوق ، وإنما هو خاص في الحقوق التي جاز له

(١) انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٣٩٢ ، ٣٩٣.

سماع الدعوى فيها ، وإذا وجبت باعتراف وإقرار مع تمكنه وإيساره فيلزم المقر الموسر الخروج منها ودفعها إلى مستحقها ; لأن في تأخيره لها منكرا هو منصوب لإزالته » .

يبين الماوردي رحمه الله أن هذا الوجه تابع للوجه السابق فكما جاز للمحتسب سماع الدعوى في قضايا الغش سواء كانت غشا في ذات المبيع أو غشا في مقداره ، وقضايا مطل الديون ممن الموسرين ، فإن ثمرة سماعه للدعوى في هذه القضايا هو التنفيذ وإلزام من صدر عله الحكم بتنفيذه فورا ، وذلك لأن ترك تنفيذ هذا الحكم مع تبين الحق منكر يجب الاحتساب عليه.

أوجه موافقة لم ينص عليها الماوردي، ولكنه أشار إليها:

والوجهان السابقان اللذان نص عليهما الإمام الماوردي رحمه الله هما من أوجه الموافقة في طبيعة العمل لكل من القاضي والمحتسب، ولكن هناك أوجهاً من التشابه لم يذكرها نصاً وإن كان قد أشار إليها في غير هذا الموضع :

ومنها:

أن ولايتي القضاء والحسبة من فروض الكفايات:

يقول الإمام الماوردي رحمه الله: (والقضاء من فروض الكفايات إذا قام به قوم سقط الإثم عن الباقين)[١] .

وقد قرر الإمام الماوردي أن الحسبة فرض كفاية في تفصيل لهذه المسألة وبين الفرق بين المحتسب الرسمي والمتطوع وذلك في حديثه عن ولاية الحسبة في كتابه الأحكام السلطانية وغيره[٢] .

ومنها أيضاً:

أن لكلا هاتين الولايتين سلطة مقررة من ولي الأمر وهو الذي يعين القائم بكل منهما ويعزله ولكل منهما شرائط لابد من توافرها وهما داخلتان ضمن ولايات الدولة الإسلامية وقد قسم الماوردي في الأحكام السلطانية الولايات الشرعية إلى عشرين ولاية[٣] .

ولكن هذا التوافق والتشابه لايعني بحال أن الحسبة هي ازدواج للقضاء، أو أن أحدى هاتين الولايتين تغني عن الأخرى ، ولكن هذا يعني أن هناك تشابها في الصلاحيات مع اختلاف الظروف ، فإن المحتسب قد يمارس صلاحيات للقاضي في ظروف معينة وكذلك العكس.

* * *

(١) الماوردي، الرتبة في طلب الحسبة،ص٣٣٢.
(٢) الماوردي ، الأحكام السلطانية،٣٩١.
(٣) راجع الأحكام السلطانية للماوردي.

المبحث الثاني: زيادة الحسبة على القضاء:

وجوه زيادة الحسبة على القضاء:

الوجه الأول: البحث عن المنكرات دون الحاجة إلى رفع دعوى:

يقول الماوردي رحمه الله:

(وأما الوجهان في زيادتها على أحكام القضاء:

فأحدهما: أنه يجوز للناظر فيها أن يتعرض لتصفح ما يأمر به من المعروف وينهى عنه من المنكر وإن لم يحضره خصم مستعد، وليس للقاضي أن يتعرض لذلك إلا بحضور خصم يجوز له سماع الدعوى منه، فإن تعرض القاضي لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجوزا في قاعدة نظره)[1] يبين الإمام الماوردي أن من أوجه زيادة الحسبة على القضاء أنه يحق للمحتسب البحث عن المنكرات دون الحاجة لحضور خصم، أو رفع دعوى من جهة عامة أو خاصة، وهذا الأمر وإن تميز به المحتسب عن القاضي إلا أنه يعني زيادة عبء على المحتسب فإذا كان القاضي يجب عليه الجلوس لسماع دعاوى الناس، فإن المحتسب يتوجب عليه النظر وتفحص الأحوال ومنع المنكرات إن وجدت، وهذا الأمر أيضاً لايعني أن المحتسب فوق مكانة القاضي ولكنه يعني أن طبيعة عمل المحتسب تختلف عن طبيعة عمل القاضي.

الوجه الثاني:للمحتسب من الرهبة والسلطة ماليس للقاضي:

ثم يبين المحتسب الوجه الثاني من أوجه الفرق بين المحتسب والقاضي وهو أن للمحتسب من السلطة والرهبة ماليس للقاضي وذلك أن مهمة المحتسب تقوم على منع ارتكاب المنكرات، وتقوم أيضا على ردع من تسول له نفسه ارتكاب المنكر، والردع الذي ينتج عن عمل جهاز الاحتساب يمنع المنكرات أكثر مما يقوم به هذا الجهاز فعليا.

أما عمل القاضي فبما أنه يقوم على انتصاف الناس إليه وترافعهم عنده فمن غير المناسب أن يكون في يده من السلطة ماللمحتسب، ولكن ذلك لايعني الانتقاص من مكانة القاضي فإنه يجب توقير القاضي واحترامه ولكن ذلك التوقير والاحترام لايعني الخوف منه، حتى لايصبح هذا الخوف سبباً في امتناع الناس عن المطالبة بحقوقهم.

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه ينبغي أن لا يكون القاضي جائرا عسوفا، ولا ضعيفا مهينا. وقال بعض السلف ينبغي أن يكون شديدا من غير عنف لينا من غير ضعف، لأن الجبار

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٩٢.

يهابه الخصم فلا يلحن بحجته، والضعيف يطمع فيه الخصم فيبسط لسانه.[١]

* * *

المبحث الثالث: قصور الحسبة عن القضاء:

يبين الإمام الماوردي رحمه الله أن الحسبة تقتصر عن القضاء من وجهين:

الوجه الأول: قصورها عن سماع الدعاوى التي لاتتعلق بالمنكرات الظاهرة:

فأحدهما: قصورها عن سماع عموم الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات من الدعاوى في العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات، فلا يجوز أن ينتدب لسماع الدعوى لها، ولا أن يتعرض للحكم فيها لا في كثير الحقوق ولا في قليلها من درهم فما دونه إلا أن يرد ذلك إليه بنص صريح يزيد على إطلاق الحسبة فيجوز ويصير بهذه الزيادة جامعا بين قضاء وحسبة فيراعى فيه أن يكون من أهل الاجتهاد، وإن اقتصر به عن مطلق الحسبة فالقضاة والحكام بالنظر في قليل ذلك وكثيره أحق، فهذا وجه[٢].

الوجه الثاني: أنها قاصرة على الحقوق المعترف بها التي لايدخلها التنازع:

والوجه الثاني: أنها مقصورة على الحقوق المعترف بها، فأما ما يتداخله التجاحد والتناكر فلا يجوز للمحتسب أن يسمع بينة على إثبات الحق، ولا أن يحلف يمينا على نفي الحق، والقضاة والحكام بسماع البينة وإحلاف الخصوم أحق[٣].

يبين الماوردي رحمه الله أن الحسبة قاصرة عن القضاء في أن المحتسب لاينظر ولايسمع كل الدعاوى، وهذا الأمر راجع إلى شروط الاحتساب ذاتها ،كما يبين الماوردي رحمه الله أيضا أن من أوجه قصور المحتسب عن القاضي أن القاضي أحق باختيار القسّام والزراع وذلك لأنهم يستنابون في أموال اليتامى[٤].

اويوافق الطرابلسي الحنفي الإمام الماوردي في ذلك فيقول:

(وأما ولاية الحسبة: فهي تقصر عن القضاء في إنشاء كل الأحكام، بل له أن يحكم في الرواشن الخارجة بين الدور وبناء المصاطب في الطرق; لأن ذلك مما يتعلق بالحسبة، وليس له إنشاء الأحكام ولا تنفيذها في عقود الأنكحة والمعاملات، ولا له أن يحكم في عيوب الدور وشبهها إلا أن يجعل له ذلك في منشوره ويزيد المحتسب على القاضي بكونه يتعرض

(١) ابن الأخوة القرشي، معالم القربة في طلب الحسبة،٢٠٣، ٢٠٤.
(٢) الإمام الماوردي، الأحكام السلطانية،٣٠١، ٣٠٢.
(٣) الإمام الماوردي، الأحكام السلطانية،٣٠١، ٣٠٢.
(٤) الإمام الماوردي، الأحكام السلطانية، ٤٠٨.

للتفحص عن المنكرات وإن لم تنه إليه . وأما القاضي فلا يحكم إلا فيما رفع إليه ، وموضع الحسبة الرهبة ، وموضع القضاء النصفة[١] .

المبحث الرابع:التكامل بين القضاء والحسبة:

يبين الماوردي رحمه الله أن هناك تكاملاً بين الحسبة والقضاء ويذكر لذلك صوراً متعددة منها:

١- التكامل في قضايا التطفيف في المكاييل والموازين:

بعد أن بين الماوردي رحمه الله أن احد أهم اختصاصات المحتسب وعمدة نظره المنع من التطفيف والبخس في المكاييل والموازين... لوعيد الله تعالى عليه عند نهييه عنه ،[٢] وأن المحتسب مسؤول عن هذا الأمر ، وعن اختبار المكاييل والموازين وضبطها إذا شك في عدالتها ، كما أنه مسؤول عن اختيار الكيالين والوزانين والنقادين [٣]، الذين يعينونه على ضبط هذه المهمة، فإن للقاضي سلطة تتداخل تكاملاً مع سلطة المحتسب في هذا المجال :

يقول الماوردي رحمه الله (وإذاوقع في التطفيف تخاصم، جاز أن ينظر المحتسب إن لم يكن مع الخصم فيه تجاحد وتناكر، فإن أفضى إلى تجاحد وتناكر كان القضاة أحق بالنظر فيه من ولاة الحسبة،لأنهم بالأحكام أحق، وكان التأديب فيه إلى المحتسب[٤] .

٢- تقييم أصحاب المهن:

يرى الإمام الماوردي أن للمحتسب تقييم بعض أصحاب المهن والنظر في أمورهم منفردا فيقول الماوردي: (وأما من يراعى عمله في الجودة والرداءة، فهو مما ينفرد بالنظر فيه ولاة الحسبة ، ولهم أن ينكروا عليهم في العموم فساد العمل ورداءته، وإن لم يكن فيه مستعدٍ، وأما في عمل مخصوص اعتاد الصانع فيه الفساد والتدليس فإن استعداه الخصم قابل عليه بالإنكار والزجر، فإن تعلق بذلك غرم روعي حال الغرم، فإن افتقر إلى تقدير أو تقويم لم يمكن للمحتسب أن ينظر فيه ، لافتقاره إلى اجتهاد حكمي ، وكان القاضي بالنظر فيه أحق، وإن لم يفتقر إلى تقدير ولا تقويم واستحق فيه المثل الذي لا اجتهاد فيه ولا تنازع، فللمحتسب أن ينظر فيه بإلزام الغرم والتأديب على فعله، لأنه أخذ بالتناصف وزجر عن التعدي)[٥] .

يبين الماوردي رحمه الله في هذه الصورة مدى التكامل بين ولايتي الحسبة والقضاء فإن المحتسب ينكر على هؤلاء الصناع دون الحاجة إلى استعداء، أما إذا وصل الأمر إلى الحاجة إلى التقدير

---

(١) علاء الدين الطرابلسي،معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام،(دار الفكر)ص ١٢ .
(٢) الإمام الماوردي، الأحكام السلطانية،٤٠٧ .
(٣) الإمام الماوردي، الأحكام السلطانية،٤٠٨ .
(٤) الإمام الماوردي، الأحكام السلطانية ٤٠٩ .
(٥) الإمام الماوردي، الأحكام السلطانية ٤١٠ .

والتقويم فإن الأمر يعود للقاضي ، أما إذا لم يحتج الأمر على تقدير أو تقويم فالأمر يعود للمحتسب.

* * *

المبحث الخامس:سلطة المحتسب على القاضي وسلطة القاضي على المحتسب:

بين الإمام الماوردي رحمه الله أن للمحتسب سلطة يمارسها على القاضي فقد عنون الإمام الماوردي في كتابه الرتبة في طلب الحسبة الباب الحادي والخمسين بعنوان (الاحتساب على القضاة والشهود) حيث تناول في هذا الفصل تعريف القضاء ثم بين أن القضاء من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذكر الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة، ثم تناول خطورة عمل القاضي وحساسيته وذكر الأدلة على ذلك.

ثم أشار بعد ذلك إلى أن النبي ﷺ مارس القضاء بين المتنازعين في قضايا لاتحصى إلى أن قبضه الله عز وجل، وولي القضاء جماعة من أصحابه، وسار خلفاؤه رضي الله عنهم على نهجه ﷺ ، وكانوا يوصون قضاتهم بوصايا من أشهرها كتاب عمر رضي الله عنه المشهور في القضاء لأبي موسى الأشعري، وغيرها كثير.

ثم تناول الإمام الماوردي رحمه الله مايتعلق بالقضاء من بيان حكمه الشرعي وأنه من فروض الكفايات، وماينبغي أن يتوفر في القاضي من الشروط والصفات.[١]

أولا:سلطة المحتسب على القاضي:

الاحتساب على القاضي إذا أخل بآداب ولايته:

تناول الإمام الماوردي رحمه الله في كتابه الرتبة في طلب الحسبة الاحتساب على القضاة إذا أخل بأمر من أمور ولايته سواء في الآداب أو الشروط التي ينبغي على القاضي الالتزام بها وهذا مع عظيم التقدير والاحترام للقاضي وليس الاحتساب عليه كالاحتساب على غيره ولذلك يقول الماوردي رحمه الله(فللمحتسب الإنكار عليه مع ارتفاع الاعتذار، ولاتمنعه علو مرتبته من أن ينكر عليه،)[٢]

ومن ذلك ماروي أن الخليفة المستظهر بالله ولى رجلاً من أصحاب الشافعي الحسبة فنزل إلى الجامع ، جامع المنصور، فوجد قاضي القضاة يحكم بين الناس فيه، فقال له:سلام عليكم، قال الله تعالى(الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور)[٣] وقد مكن الله خليفته المستظهر بالله في أرضه، بسط يده

(١) انظر: الماوردي،الرتبة في طلب الحسبة ، ص٣٢٨ ومابعدها .
(٢) الماوردي، الرتبة في طلب الحسبة،ص٣٣٨.
(٣) سورة الحج:٤١.

بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد جعلني الله وإياك نائبين عنه في ذلك قائمين في الرعية حدودالله،(ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه)[١] ونحن أولى ممن يعمل بحدوده ولزوم ما أمر به واجتناب مانهى عنه ليقتضي بنا العامة، ونحن ملح البلد نصلح مايفسد من أحوال العامة، فإذا فسد الملح من يصلحه، ومجلسك هذا لايصلح في الجامع، أما سمعت قول الله تعالى(في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له في بالغدو والآصال رجال لاتلهيهم تجارة ولابيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة)[٢] وليس في هذا الذي أنت فيه بشيء من ذلك، وإنه ليدخل إليك المرأة لتحكم بينها وبين بعلها وهو جنب أو هي حائض، أومعها طفل صغير ربما بال على الحصير ، وإن الرجل ليمشي على النجاسات والقذر ويدوس الحصير بنعليه، أو ربما يكون حافيا، وإن الأصوات لترتفع باللفظ وكل ذلك ورد الشرع بتنزيه المساجد عنه،قال: فنهض القاضي من وقته ولم يكن بعدها يجلس في الجامع للقضاء.[٣]

الاحتساب على القاضي إذا احتجب عن الخصوم:

وتناول الإمام الماوردي أيضا الاحتساب على القضاة في احتجابهم عن الخصوم إذا قصدوا القاضي، ويمنع النظر بينهم إذا تحاكموا إليه حتى تقف الأحكام وتتصرخ الخصوم، فللمحتسب الإنكار عليه مع ارتفاع الاعتذار، ولاتمنعه علو مرتبته من أن ينكر عليه، وقد ساق الإمام الماوردي مثالا لذلك:

فقد مر إبراهيم بن البطحاء متولي الحسبة على بجانبي بغداد بباب أبي عمرو بن حماد – وهو يومئذ قاضي القضاة– فرأى الخصوم جلوساً على بابه ينتظرون خروجه للنظر بينهم وقد تعالى النهار، وهجرت الشمس، فاستدعى حاجبه وقال له قل لقاضي القضاة الخصوم جلوس بالباب، وقد بلغتهم الشمس، وتأذوا بالانتظار، فإما أن تخرج إليهم أو تعرفه عذرك لينصرفوا ويعودوا[٤] .

سلطة المحتسب على الخصوم في مجلس القاضي:

يرى الإمام الماوردي رحمه الله أن المحتسب إذا رأى أحد الخصوم يتطاول على القاضي أو يطعن في حكمه أو يرفض الإنصياع لأمره أن يعزره على ذلك ويؤدبه، وهذا ملحظ دقيق جداً يحتاج لتأمل:

فإن القاضي يجب أن يكون نظره منصباً في مجلس الحكم على ذات القضية التي يتخاصم

(١) سورة الطلاق:١
(٢) سورة النور: ٢٦،٢٧.
(٣) ذكر هذه القصة الإمام الماوردي في الرتبة في طلب الحسبة،ص ٣٣٥ ،٣٣٦، وذكرها الشيزري في نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة، ١١٥، ١١٦.
(٤) الماوردي، الرتبة في طلب الحسبة،ص٣٣٨.

فيه الخصمان ولاينجر بسبب تجاوزات الخصوم إلى ماقد يشغله عن عمله الأساس كتأديب بعض الخصوم على تطاولهم على بعضهم أو حتى تطاولهم على القاضي فإن ذلك ينبغي أن يكون للمحتسب الذي يملك في هذا الأمر سلطات تتجاوز سلطة القاضي فإن المحتسب ينظر وينفذ مباشرة فيعزر من يحتاج إلى تعزير، وبذلك يستقيم الأمر للقاضي في مجلسه الذي يكون عادة مظنة رفع الأصوات والتطاول والسب والشتم أحيانا يقول الماوردي رحمه الله:ومتى رأى المحتسب رجلاً يسفه في مجلس الحكم ويطعن على الحاكم في حكمه، أو لاينقاد إلى الحكم عزره على ذلك،أ.هـ[١] .

موقف الإمام الماوردي من الوكلاء (المحامين):

للإمام الماوردي رحمه الله تعالى موقف من وكلاء الخصوم أو من يسمون في الوقت الحاضر بالمحامين ، يقول رحمه الله: وأما الوكلاء الذين بين يديه فلاخير فيهم إلا قليلاً في زماننا هذا، ولا مصلحة للخصمين فيهم، ويتمسكون فيه بسبب الشرع، فيوقفون القضية ويضيع الحق ويخرج من بين يديه طالبه وصاحبه،أما إذا حضر الخصمان بأنفسهما فإن الحق يظهر سريعا من كلامهما إذا لم يكن لهما وكيل، فكان ترك الوكلاء في هذا الزمان أولى، إلا أن يكون هناك امرأة لم تكن من ذوات البروز فتوكل، أو صبي فحينئذ يقوم عنه وكيلا والله أعلم أ.هـ[٢] .

ثانيا: سلطة القاضي على المحتسب:

يبين الإمام الماوردي رحمه الله تراتيب الولايات الإسلامية فيرى أن والي المظالم أعلى من القاضي ، بمعنى أنه يوجه أوامره للقاضي، ثم القاضي أعلى من المحتسب حيث أنه يوقع للمحتسب وليس للمحتسب التوقيع إليه[٣] .

وتأتي أهمية هذا الترتيب نظرا لطبيعة عمل المحتسب وطبيعة ماينظره من قضايا ، فإن طبيعة المحتسب النظر في القضايا الآنية التي يجب عليه تغييرها على الفور وهذا يرجع إلى طبيعة عمله وشروط الاحتساب التي قررها العلماء استنباطاً من النصوص الشرعية، كما أن المحتسب قد يكون منفذاً للأحكام القضائية في بعض المسائل الاحتسابية التي تحتاج إلى اجتهاد[٤] .

* * *

(١) الماوردي ، الرتبة في طلب الحسبة،٣٣٨، ٣٣٩.
(٢) الماوردي، الرتبة في طلب الحسبة، ٣٣٩.
(٣) الإمام الماوردي، الأحكام السلطانية،٣٩٤ .
(٤) انظر: الإمام الماوردي، الحاوي، ج١٦، ص١٩.

المبحث السادس:تنازع الاختصاصات بين الحسبة والقضاء:

قد يحصل تنازع في الاختصاص بين المحتسب والقاضي في النظر في بعض القضايا، ولكن الإمام الماوردي لم يتناول ذلك في معرض مقارنته بين الحسبة والقضاء ولكنه أشار إليه في موضع آخر، في حديثه عن القضاء، وقد بين كيف يمكن حل هذا التنازع ومن ذلك قول الإمام الماوردي(فأما مخارج الأبنية والأجنحة إلى الطرقات ومقاعد الأسواق. فإن جاءه فيه متظلم نظر فيه ودخل في ولايته. وإن لم يأت فيه متظلم، دخل في الحسبة وكان أحق بالنظر فيه. فإن لم يفتقر إلى اجتهاد، تفرد المحتسب به. وإن افتقر إلى اجتهاد، كان القاضي أحق بالاجتهاد فيه وأولى من المحتسب، ويكون المحتسب فيه منفذاً لحكم القاضي.)[1] .

فقد أشار الماوردي رحمه الله إلى صورة من التنازع وهي النظر في مخارج الأبنية والأجنحة إلى الطرقات ومقاعد الأسواق تكون على حالات:

الأولى: حالة انفراد القاضي بالنظر:

أن ترفع الدعوى في هذه القضية إلى القاضي ، فتكون هذه سلطة خالصة للقاضي ينظر فيها نظره لسائر القضايا ولاينازعه فيها المحتسب في هذه الحالة، وعلى المحتسب أن يترك هذه القضية لأنها بيد من يقوم بمعالجتها وعلى المحتسب أن ينفذ مايحكم به القاضي.

الثانية الاشتراك بين القاضي والمحتسب: ألاّ ترفع فيها دعوى إلى القضاء فللقاضي وللمحتسب النظر فيها، ولكن إذا بدأ أحدهما بالنظر فيها فلا ينظر فيها الآخر حتى لاتحدث ازدواجية يهدر فيها الجهد والوقت وتضيع فيها مصالح العباد.

الثالثة حالة انفراد المحتسب: أن لايأتي متظلم وأن لاتحتاج هذه القضية إلى اجتهاد فينفرد بها المحتسب، وذلك لأن طبيعة عمل المحتسب التفتيش عن المنكرات ومعالجتها وإن لم ترفع فيها دعوى أو يأتي متظلم، والفصل البات فيها إذا كانت من المنكرات الظاهرة التي يحتاج الحكم عليها إلى اجتهاد .

الرابعة أن يكون القاضي أولى بالنظر : وذلك إذا لم يأت متظلم ولكن القضية تحتاج إلى اجتهاد فيكون القاضي أولى بالنظر ويقوم المحتسب بتنفيذ مايراه القاضي، وإذا لم ينظر القاضي فيها من تلقاء نفسه ورأى المحتسب أن مثل هذا المنكر لابد من الاحتساب عليه فإن عليه رفعه للقاضي، ويبدو لي والله أعلم من كلام الماوردي رحمه الله أنه يريد بذلك أن يقوم المحتسب برفع القضية إلى القاضي بصفة المحتسب مدعياً عاماً ومن ثم يقوم بتنفيذ

---

(١) الماوردي، الحاوي ، ج١٦،ص ١٩

مايحكم به القاضي.

ويمكن أن يستنبط من كلام الماوردي رحمه الله أن المحتسب إذا نظر في قضية من هذا النوع ورأى أنه لايمكنه الفصل فيها لكونها مثلا مما يحتاج إلى اجتهاد فلا يعني ذلك أن يتخلى عنها ويتركها بل عليه أن يرفعها إلى القاضي ومن ثم ينفذ مايحكم به القاضي لأن هذه الولايات تتكامل فيما بينها لأن غايتها واحدة وهي حفظ الحقوق وصيانتها.

* * *

خاتمة:

في ختام هذا البحث أرجو أن أكون قد وفقت في عرض طبيعة العلاقة بين القضاء والحسبة في فكر الإمام الماوردي رحمه الله .

يتبين مما سبق من أن العلاقة بين الحسبة والقضاء عند الإمام الماوردي علاقة قائمة على تحقيق غاية واحدة وهي إقامة شرع الله تعالى بين خلقه وحفظ حقوقهم ، ولكن لأهمية تحديد وظيفة كل ولاية من هاتين الولايتين وحتى لايكون هناك تضارب في الصلاحيات أو تصادم في السلطات قام الإمام الماوردي رحمه الله ببيان هذه العلاقة بين هاتين الولايتين، حيث بين الفرق بينهما والتداخل والتكامل بينهما في سبيل تحقيق وظائفهما،

وقد جاءت مقارنة الإمام الماوردي رحمه الله بينهما من جهة زيادة كل ولاية عن الأخرى أو تنوع سلطاتهما، وتتميز هذه المقارنة بكونها جاءت من فقيه درس هاتين الولايتين دراسة دقيقة وكتب فيهما المؤلفات بل وتولى بنفسه القضاء ، ولذلك فإن ما خطه الإمام الماوردي من مقارنة وبيان للعلاقة بين هاتين الولايتين أمر يستحق كبير الاهتمام والعناية

ولعل أبرز مايمكن تلخيصه من نتائج من خلال هذا البحث :

١- علو شرف الحسبة وأهميتها من خلال مقارنتها بولاية القضاء ، مع ماهو معلوم من أهمية القضاء وعلو مكانته وأن الحسبة قد تزيد عليه أحيانا.

٢- أن اتفاق الغاية بين هاتين الولايتين لايعني الازدواجية في السلطات ، أو تضاربها بقدر مايدل على التكامل لتحقيق المقاصد الشرعية.

٣- توزيع السلطات والصلاحيات بين الولايات المختلفة يدل على دقة التنظيم الإسلامي ، وسبقه لغيره من النظم الوضعية منذ وقت بعيد.

٤- سعة أفق الإمام الماوردي وقدرته على استنباط أوجه العلاقة بين ولايتي القضاء والحسبة ، وتأسيسه لمجال الدراسات المتخصصة في مجال السياسة الشرعية وإثرائه لكتب الفكر السياسي الإسلامي.

ولعلي أجد هذه الخاتمة فرصة لذكر بعض التوصيات لزملائي من طلبة العلم:

١- الاهتمام بكتب الإمام الماوردي رحمه الله بتحقيقها ودراستها دراسة علمية سواء ماطبع منها أو مالايزال مخطوطا.

٢- العناية بدراسات السياسة الشرعية بوجه عام والحسبة بوجه خاص، ولاسيما الجوانب التأصيلية منها.

أسأله تعالى التوفيق والسداد وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

* * *

فهرس المصادر والمراجع:

١. أحمد بن محمد بن خلكان ،**وفيات الأعيان** ، تحقيق إحسان عباس ،دار صادر ،بيروت، (١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م)

٢. شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، **الحسبة في الإسلام** ، تحقيق : سعد بن محمد أبي سعدة ، (الكويت : دار الأرقم ، ط ١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م).

٣. ابن الأخوة القرشي، **معالم القربة في طلب الحسبة**.القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤. أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**،خرج أحاديثه وعلق عليه : خالدعبداللطيف السبع العلمي،دار الكتاب العربي،لبنان، بيروت.

٥. أبو الحسن علي بن محمد الماوردي،**قوانين الوزارة وسياسة الملك**، تحقيق: د.فؤاد عبدالمنعم أحمد ود.محمد سليمان داود، طبع عام ١٣٩٨هـ

٦. أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الحاوي الكبير** ،دار الكتب العلمية.

٧. أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الرتبة في طلب الحسبة**، دراسة وتحقيق: أحمد جابر زيدان،(مصر، القاهرة، دار الرسالة،٢٠٠٢م.

٨. الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد** ،المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٩. تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي،**طبقات الشافعية الكبرى**، لبنان ، بيروت:دار المعرفة.

١٠. الإمام أبي جعفر الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**،تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم ،لبنان، بيروت، دار سويدان.

١١. أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، **تهذيب الأسماء واللغات** المتوفى سنة ٦٧٦ هـ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.

١٢. الإمام ابن سعد، **الطبقات الكبرى**،لبنان، بيروت، دار صادر،١٣٧٧هـ.

١٣. علاء الدين الطرابلسي،**معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام**،دار الفكر.

١٤. عبدالرحمن بن نصر الشيزري ،**نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة**، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٦٥هـ

١٥. د. فضل إلهي ،**الحسبة في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم**،باكستان، إدارة ترجمان الإسلام،ط١ ١٤١٠هـ.

١٦. ابن كثير ،**البداية والنهاية** ، دار الفكر،لبنان،بيروت.

١٧. أ.د.محمد رواس قلعة جي، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، بيروت،١٤١٦هـ

١٨. مسلم بن الحجاج القشيري ، **صحيح مسلم** ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ،لبنان ، بيروت : دار إحياء التراث.

* * *